الأمــم المتحـدة
S/PV.4308

مجلس الأمن
السنة السادسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٣٠٨**
الخميس، ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠١، الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السير جيرمي غرينستوك	(المملكة المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	أوكرانيا	السيد كوتشنسكي
	أيرلندا	السيد كوني
	بنغلاديش	السيد إحسان
	تونس	السيد مجدوب
	جامايكا	السيد وارد
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد تشن شو
	فرنسا	السيد لفيت
	كولومبيا	السيد فرانكو
	مالي	السيد عوني
	موريشيوس	السيد غوكول
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة في تيمور الشرقية

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بما أن هذه هي الجلسة الرسمية الأولى التي يعقدها مجلس الأمن برئاسة المملكة المتحدة لهذا الشهر، يطيب لي أن ألتزم بالتقليد المتبع من الإشادة الصادقة بسلفينا على قيادتهما الممتازة للمجلس خلال شهر آذار/مارس. وأقول ''سلفينا'' لأننا حظينا برئيسين اثنين في غضون شهر آذار/مارس في مقابل رئيس واحد عادةً. وكان مما استرعى انتباهنا كثيراً الانسجام التام في تبادل المنصب بين السفير كوشينسكي والسفير يلتشينكو، وما اتسم به تناول أعمالنا المكثفة خلال شهر آذار/مارس من لياقة وحُسن الذوق. وأود أن أعرب باسم المجلس بكامله عن امتناننا الصادق لأوكرانيا على فترة رئاستها.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في تيمور الشرقية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ينتظر مني أعضاء المجلس أن أدير هذه الجلسة على نحو غير رسمي. ونحن نأتي بأسلوبنا في المشاورات غير الرسمية إلى القاعة المفتوحة أمام شركائنا في الأمم المتحدة من غير الأعضاء في مجلس الأمن، لأن المجلس يود أن يزيد شفافية أعماله وأن يزيد تشاركه فيها مع غير أعضاء المجلس ومع وسائط الإعلام حين لا يستدعي التماس الحرص والسرية وجودنا في القاعة الأخرى. ومن ثم ينبغي أن ينتظر الأعضاء أن تتسم رئاسة هذه الجلسة بذلك الطابع غير الرسمي.

وفي حالة عدم وجود أي اعتراض، نوجه الدعوة في هذه الجلسة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس إلى السيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد العنابي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وقبل أن أعطي الكلمة للسيد العنابي، هل لي أن أذكّر أعضاء المجلس بأنه ليست لدينا قائمة بالمتكلمين. فسأعطي الكلمة للمتكلمين وفقاً لترتيب الطلبات التي يقدمونها للرئيس أو الأمانة العامة، حسب الطريقة المتبعة عادة في مشاوراتنا غير الرسمية. وأود أن تتسم المناقشة بالتفاعل. فإذا ما قام بعض المشاركين بتوجيه أسئلة، فقد أدعو السيد العنابي للرد على تلك الأسئلة بمجرد إثارتها، دون تركها بالضرورة للإجابة عليها في نهاية الجلسة. ومن دواعي سروري أيضاً تشجيع المشاركين في هذه الجلسة من غير أعضاء المجلس على توجيه ما يعنّ لهم من أسئلة بشأن تيمور الشرقية عن طريق أعضاء المجلس. ولهم أن يفعلوا ذلك في أثناء المناقشة. فإذا كانت لديهم نقاط يودون إثارتها، فيمكنهم أن يطلبوا إلى من يأنسون فيه روحاً ودية من أعضاء المجلس توجيه تلك الأسئلة.

أعطي الكلمة الآن للسيد هادي العنابي ليقدم إحاطته الإعلامية للمجلس.

السيد العنابي (تكلم بالانكليزية): يسعدني، وقد عدت مؤخراً من زيارة إلى تيمور الشرقية، أن أحيط المجلس علماً بما استجدّ من تطورات فيها. وكان مما أذهلني في زيارتي السابقة لتيمور الشرقية، في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، فداحة الدمار الذي أصابها وضخامة المهمة التي كانت تنتظر كلا من أهل تيمور الشرقية والمجتمع الدولي

على حد سواء. وقد أُحرز تقدم هائل منذ ذلك الحين، غير أنه ما زال هناك بطبيعة الحال الكثير مما يلزم عمله.

وقد طرأ في غضون فترة الشهرين التي انقضت منذ اتخاذ القرار ١٣٣٨ (٢٠٠١)، الذي يمدد ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، عدد من التطورات الهامة، منها اعتماد مرسوم بإنشاء جمعية تأسيسية وبطرائق انتخابها، وتحديد موعد للانتخاب، وإنشاء قوة دفاع تيمور الشرقية، وزيادة عدد اللاجئين العائدين. كما وقعت بعض الاضطرابات الداخلية المؤسفة في تيمور الشرقية. وسأتناول الآن بمزيد من التفصيل هذه التطورات المختلفة.

أولاً، تم بلوغ مرحلة رئيسية على طريق استقلال تيمور الشرقية حين أقرّ المجلس الوطني في ١٣ آذار/مارس مرسوماً بشأن انتخاب الجمعية التأسيسية. ولدى إصدار المدير الانتقالي، السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، لتلك اللائحة في ١٦ آذار/مارس، أعلن أن انتخابات الجمعية التأسيسية التي تتألف من ٨٨ عضوا ستجرى في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠١. وستنتخب كل مقاطعة ممثلا واحدا على أساس الأغلبية، وسيُنتخب ٧٥ عضوا على أساس التمثيل النسبي في دائرة انتخابية واحدة على نطاق البلد. وسيتوقع من الجمعية وضع واعتماد دستور لتيمور الشرقية المستقلة والديمقراطية في غضون ٩٠ يوما.

وبعد مناقشة حية، رفض المجلس الوطني – للأسف، إذا سمحتم لي أن أقول ذلك – اقتراحا يقضي بفرض حصص إلزامية للمرأة. ومع ذلك، تضمنت اللائحة ديباجة تشجع المشاركة المتساوية للمرأة في العملية الانتخابية والدستورية. وتنص اللائحة أيضا على إنشاء لجنة انتخابات مستقلة ذات سلطة انتخابية مقصورة عليها. وستتألف اللجنة من رئيس قسم الانتخابات، الذي عين فعلا. وسيكون رئيس قسم الانتخابات هو السيد كارلوس فترويلا، وهو خبير مرموق ومخضرم في انتخابات الأمم المتحدة. وستشمل اللجنة أيضا خمسة مفوضين لعملية الاقتراع، سيعينهم الأمين العام. وسيكون اثنان منهم من تيمور الشرقية وثلاثة من خبراء الانتخابات المعترف بهم دوليا.

وفي ١٦ آذار/مارس أصدر السيد سيرجيو دي ميلو أيضا لائحة لإنشاء سجل مدني مركزي لتيمور الشرقية. ونتيجة لذلك، بدأت الآن حملة على نطاق البلد لتسجيل سكان تيمور الشرقية. وقد تمكّنتُ من أن أراقب شخصيا عملية التسجيل في مقاطعتي أويكوسي وسواي. وستوفر حملة التسجيل الأساس اللازم لإعداد الكشف الانتخابي. وحتى يكون اللاجئون المقيمون في المخيمات في تيمور الغربية الراغبون في الإدلاء بأصواتهم مؤهلين للتصويت، ينبغي أن يسجلوا أسماءهم قبل ٢٤ حزيران/يونيه، موعد انتهاء عملية التسجيل، وينبغي أن يكونوا حاضرين في تيمور الشرقية في يوم الاقتراع. وينبغي أن أركز على أن الجدول الزمني للانتخابات ضيق نوعا ما، وأنه لا يمكن الوفاء به إلا إذا اكتملت عملية التسجيل كما هو متوقع لها في ٢٤ حزيران/يونيه.

ولن نتمكن من الحديث عن موعد للاستقلال إلا بعد أن تكون الجمعية التأسيسية قد بدأت أعمالها. وهناك طائفة واسعة من الآراء بين التيموريين الشرقيين فيما يتعلق بالهيكل الممكن للدولة في المستقبل. ويُتوقع لتلك الآراء أن تتبلور أثناء تحضير التيموريين الشرقيين للصياغة الفعلية للدستور الذي ستعتمده الجمعية التأسيسية.

وفي ٢٧ آذار/مارس، رفض المجلس الوطني بهامش ضيق مشروع لائحة كانت تنص على إنشاء لجان لإجراء عملية مشاورات واسعة بشأن الدستور المستقبلي. وفي أعقاب ذلك القرار، قرر السيد زنانا غوسماو، أن يستقيل من المجلس، ذاكرا عدم ارتياحه لإجراءات المجلس الوطني. وعين

السيد فييرا دي ميلو السيد خوسيه راموس – هورتا عضوا في المجلس في مكان السيد غوسماو، ونتيجة لذلك استقال السيد راموس – هورتا من الوزارة، حيث كان يشغل منصب وزير الخارجية. وكما يعلم أعضاء مجلس الأمن، لا يستطيع أعضاء المجلس الوطني أن يكونوا أعضاء في الوزارة. ومن المتوقع أن ينتخب المجلس الوطني الأسبوع المقبل رئيسا جديدا للمجلس.

ونظرا لقرار المجلس الوطني، قرر السيد فييرا دي ميلو، بتأييد من الوزارة، أن يدعم المبادرات القائمة بها المنظمات غير الحكومية لإشراك سكان تيمور الشرقية والاستماع إلى آرائهم في جميع أنحاء الإقليم بشأن كيفية صياغة ميثاق دولتهم. وستُنشأ لجان للمقاطعات لتكملة العملية وعمل الجمعية التأسيسية.

وأود أن أنتقل الآن إلى قوة الدفاع لتيمور الشرقية. وقد تم احتفال في إيليو في ١ شباط/فبراير بمناسبة حل المقاتلين السابقين للقوات المسلحة لجبهة التحرير الوطني لتيمور الشرقية وإنشاء قوة الدفاع لتيمور الشرقية. وكما أبلغنا المجلس في تقاريرنا السابقة، ستتألف القوة الجديدة من قوة مشاة خفيفة قوامها ٥٠٠ ١ فرد نظامي و ٥٠٠ ١ فرد احتياطي. وستجري عملية التجنيد خلال فترة ثلاث سنوات، وقد أنشئ مكتب لإنشاء قوة الدفاع في إطار الإدارة الانتقالية للإشراف على كل الأنشطة المتصلة بإنشاء القوة وتنسيق تلك الأنشطة، فضلا عن العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف.

وقد قام السيد فييرا دي ميلو بتعيين القائد السابق للقوات المسلحة لجبهة التحرير الوطني الجنرال تاور ماتان رواك قائدا عاما لقوة الدفاع واختير ٦٥٠ من أفراد القوات المسلحة لجبهة التحرير الوطني السابقين لتشكيل أول كتيبة. وبدأ تدريب أول مجموعة تتألف من ٢٥٠ من بين هؤلاء الأفراد الـ ٦٥٠ في ١٩ شباط/فبراير، بمساعدة مدربين برتغاليين. ووافقت استراليا على تشييد مركز دائم للتدريب، سيكون مقره في متينارو، وهي مدينة في مقاطعة ديلي على الشاطئ الشرقي من ديلي. وأعارت استراليا أيضا بنادق لتدريب القوة. وبدأ العمل على إقامة مركز التدريب هذا – والواقع أنه بدأ هذا الأسبوع. ولكن هناك حاجة إلى موارد إضافية، وخاصة الأسلحة ومعدات التدريب، لمواصلة هذا التدريب.

ويعود حوالي ١ ١٠٠ من المقاتلين السابقين لجبهة التحرير الوطني ممن لم يقع الاختيار عليهم للانضمام إلى قوة الدفاع، إلى الحياة المدنية بمساعدة من برنامج أنشئ بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة ويقوم بتمويله البنك الدولي ووكالة التنمية الدولية الأمريكية. ويشارك المقاتلون السابقون في برامج لإعادة التدريب والتعليم تعدهم للحياة المدنية. ويتلقون أيضا مبالغ مالية لأجل قصير لمساعدتهم على إعادة التوطين.

وإذ ننتقل الآن إلى حالة اللاجئين في تيمور الغربية، أود أن أقول إن تطورا إيجابيا آخر من بين التطورات الأخيرة تمثل في الزيادة الأخيرة في عدد اللاجئين العائدين إلى تيمور الشرقية. وقد عاد حتى الآن أكثر من ٠٠٠ ١٨٠ لاجئ، ولكن يقدر أن ما يبلغ ٠٠٠ ١٠٠ – وفقا لبعض التقديرات – لا يزالون في تيمور الغربية. ولا نزال نتلقى تقارير عن أن اللاجئين التيموريين الشرقيين يتعرضون للتخويف، وأنهم يفتقرون إلى سبل الحصول على المعلومات بشأن الأحوال الحقيقية في داخل تيمور الشرقية. وقد اضطلعت مؤخرا المنظمة الدولية للهجرة ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، بالتعاون مع فرقة عمل إندونيسيا المعنية باللاجئين، بثلاث جولات من عمليات الإعادة المنظمة. ولتشجيع المصالحة بين التيموريين الشرقيين وزيادة

عودة اللاجئين، قامت الإدارة الانتقالية أيضا بتيسير زيارة فريق يتألف من خمسة من القادة المؤيدين للحكم الذاتي سابقا إلى تيمور الشرقية في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ آذار/مارس.

وفي أوائل الشهر الماضي، اجتمع الأمين العام مع السيد شهاب، وزير خارجية إندونيسيا، لمناقشة وضع اللاجئين في تيمور الغربية. واقترح الوزير شهاب إجراء تقييم أمني في المنطقة بهدف تخفيض المرحلة الخامسة الحالية من مستوى الأمن، الأمر الذي سيمكن من عودة وكالات الأمم المتحدة. وقد أعرب الأمين العام عن قلق منسق الأمن إزاء النتيجة السلبية المحتملة للتقييم الأمني في تيمور الغربية في هذا الوقت، وإن كان قد تعهد بإبقاء المسألة قيد النظر.

وبالنسبة للأمن وحالة القانون والنظام، فحتى وقت قريب، كانت الحدود مع تيمور الغربية هادئة نسبيا. ومع ذلك، وفي الأيام القليلة الماضية تغير هذا الوضع، ووقع عدد من الحوادث وفي ١ نيسان/أبريل، رصدت قوات بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية تحركات اثنين من أعضاء الميليشيا المشتبه فيهما بينما كانا يقتربان من نقطة مفترق مع تيمور الغربية، غرب ماليانا في منطقة بوبونارو. وعندما وجه أحدهما سلاحه صوب المخفر الحدودي متجاهلا تحذير قوات البعثة، أطلقت القوات ثلاث طلقات صوبهما. و لم ترد أنباء عن وقوع أي إصابات.

وفي نفس اليوم، تعرضت مفرزة من قوات البعثة لإطلاق النار عليها عند نقطة على الحدود مع تيمور الغربية، جنوب غرب تيولومار في منطقة كوفاليما، حيث ردت على النار بالمثل. وعزت القوات المسلحة الإندونيسية الموجودة في المنطقة إطلاق النار إلى تفريغ شحنة سلاح بصورة عرضية. ويتم التحقيق في هذه الحوادث وتشير إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية إلى أن أنشطة التهريب عبر الحدود مستمرة، بما في ذلك من جانب الميليشيات، مما يجعل من الصعب في بعض الأحيان تحديد الأسباب الكامنة وراء هذه الحوادث التي وقعت مؤخرا.

وقد وقع حادثان آخران خلال اليومين أو الثلاثة أيام الماضية. ففي يومي ٢ و ٣ نيسان/أبريل، وقعت حوادث على طول الحدود مرة أخرى، بما في ذلك حادث لإطلاق النار وقع في ٣ نيسان/أبريل أسفر عن وفاة شابة. واليوم، فإن الجنود من فيجي، والذين يشكلون جزءا من الكتيبة النيوزيلندية، قد تعرضوا لإطلاق النار عليهم عند الطرف الجنوبي للحدود بين تيمور الشرقية وتيمور الغربية.

وفي داخل تيمور الشرقية ذاتها، لا يزال المعدل العام للجريمة منخفضا، ومع ذلك، فقد وقع عدد من الحوادث الخطيرة في الشهر الماضي. ويسبب ذلك قدرا من القلق لدى بعثة الأمم المتحدة. ففي ٧ آذار/مارس، قام أعضاء ما يسمى مجلس الدفاع الشعبي لجمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية، بتعطيل اجتماع طلابي في وسط ديلي، كان يحضره زنانا غوسماو. وفي نفس اليوم، وقعت سلسلة من الحوادث العنيفة في منطقة باكاو، ونتج عنها إحراق المسجد المحلي وهجوم على مدير المقاطعة التيمورية الشرقية وآخرين من موظفي الأمم المتحدة، فضلا عن إحراق سيارتهم، وكان الحشد يضم أعضاء من مجلس الدفاع الشعبي وأيضا عددا من الأعضاء السابقين في حركة فالينتيل. وفي ١٢ آذار/مارس، شهدت منطقة فيكيكي حادثا آخر، حيث وقعت مشاجرة بين مجموعات من الشباب تحولت إلى شغب مما أسفر عن وفاة شخصين، وإحراق نحو ٤٠ منزلا وتشريد حوالي ٤٠٠ شخص. وفي ١٧ آذار/مارس، هاجمت مجموعة من الشباب قريتين في منطقة ديلي، وأطلقت النار على دورية للشرطة المدنية خلال الاضطرابات المتفرقة التي وقعت خلال اليومين التاليين.

وقد أثبت التحقيق أن الحادث الذي وقع في فيكيكي نشأ عن خلاف بين الطلبة في مدرسة ثانوية، ينتمي كل منهم إلى إحدى فرق رياضة الدفاع عن النفس - وبالمناسبة، فهذه الرياضة ذات شعبية كبيرة في تيمور الشرقية. وحتى قبيل وقوع هذا الحداث في فيكيكي، كانت هذه المنطقة هادئة إلى حد كبير. ومع ذلك، ففي حالة الحادث الذي وقع في باكاو، من الواضح أن أفرادا ذوي انتماءات سياسية كانوا يسعون للاستفادة من حالة السخط السائدة بصفة خاصة بين الشباب المتعطلين عن العمل.

وقد عقدت اجتماعات محلية في المناطق المتضررة - ومن بين الدروس المستفادة من هذه الحوادث أهمية المجتمعات المحلية في حفظ النظام، والحاجة لبناء الثقة مع هذه المجتمعات، مع التأكيد في نفس الوقت على أنه لا تسامح مع العنف. ومن الواضح أن فرص العمل المستقر ستكون أساسية للحد من أخطار العنف.

وفي الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد دي ميللو للمجلس في شهر كانون الثاني/يناير الماضي، فقد اقترح تعزيز فعالية الشرطة المدنية بوجه عام في العمليات المعقدة. وبالتالي، قامت الشرطة المدنية في منطقة باكاو بعملية وزع تجريبي على غرار ما تقوم به قوات حفظ السلام، بما يعني أن يتم الوزع على أساس الكتائب الوطنية. وفي هذه الحالة، فإن الكتيبة الوطنية الفلبينية ستعمل وحدها في منطقة باكاو. وكما أسلفت، فإن هذا مجرد اختبار سيتم تقييمه بعناية قبل أن نفكر في توسيعه ليشمل مناطق أخرى.

وخلال زيارتي لتيمور الشرقية، أثار إعجابي ذلك التقدم المحرز في إنشاء إدارة شرطة تيمور لوروسائي. إذ سيتم وزع نحو ٤٥٠ من أفراد الشرطة ممن تخرجوا في كلية تدريب الشرطة، في أنحاء الإقليم حاليا، حيث يعملون مع شرطة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية. وقد يسرت علاقاتهم مع المجتمعات المحلية عمل الشرطة إلى حد كبير. ومن الآن فصاعدا، سيتم تخريج ١٠٠ من أفراد الشرطة الجدد من الكلية شهريا، وهو ضعف العدد السابق. وينتظر تحقيق القوام الكامل للشرطة المدنية التيمورية، بحلول شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٣، لتضم ٣٠٠٠ فرد. كما بدأت عملية "التيمرة" أيضا في قيادة الشرطة المحلية، حيث تم تعيين ضابط متمرس من شرطة تيمور الشرقية مديرا لكلية تدريب الشرطة.

وفي الوقت نفسه، وكما علمنا في أماكن أخرى - وخاصة في كوسوفو - فإن التقدم في عمل الشرطة لا يمكن ضمان فعاليته واستمراره، ما لم يكن هناك تطوير مماثل في عمل النظام القضائي ونظام العقوبات. ومنذ شهر كانون الثاني/يناير، صدرت أحكام بالإدانة في ثلاث محاكمات في جرائم خطيرة. وما يعيق عمل المحكمة الخاصة والمختصة بالنظر في الجرائم الخطيرة هو نقص الموظفين، وبصفة خاصة النقص في المترجمين المؤهلين. وهناك حالات تأخير مماثلة وقعت نتيجة نقص التمويل اللازم لتغطية نفقات الشهود.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أتحدث بإيجاز عن التخطيط للعملية الخاصة بمتابعة وجود الأمم المتحدة لحفظ السلام في تيمور الشرقية. إن نجاح تيمور الشرقية كدولة يتوقف جزئيا على قدرتها على أن توفر في كل المستويات المهارات العملية اللازمة لإدارة دولة، وأن توفر الخدمات العامة الأساسية. وقد بدأ هذا العمل، ولكن نحتاج إلى الاستمرار فيه بعد الاستقلال بفترة طويلة بهدف نقل المهارات الضرورية إلى التيموريين الشرقيين والإنهاء التدريجي لعمل الموظفين الدوليين الذين يعملون حاليا في الإدارة.

مع ذلك، علينا أن نكون واقعيين وأن ندرك أن هذه العملية ستستغرق وقتا. ولأضرب لكم مثلا واحدا، فحتى وقت قريب، كانت القوات الجوية الملكية الاسترالية تدير

مطار ديلي، إلا أن هذه المهمة نقلت إلى شركة مدنية. وفي غياب القدرة التيمورية الشرقية المطلوبة، اضطلعت حكومة البرتغال بهذه المهمة وسوف تغطي التكلفة المقدرة بمبلغ ٤,٢ مليون دولار لإدارة المطار وتدريب التيموريين الشرقيين لتولي بعض هذه الأعمال في الوقت الملائم.

كذلك أنشأ السيد فييرا دي ميلو فريقا عاملا معنيا بالتخطيط للفترة التي ستلي إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وبدأ الفريق العامل مهمته في تيمور الشرقية لوضع توصيات حول المستوى التقديري المحدد للموظفين وللمساعدة الفنية الدولية التي ستكون مطلوبة لدعم حكومة تيمور الشرقية بعد الاستقلال. وسوف يحدد الفريق أيضا استراتيجيات التدريب والمدة التي تعتبر ضرورية لتلك الوظائف. وسوف يتشاور الفريق العامل على نحو وثيق مع قيادة تيمور الشرقية وشركاء آخرين في التنمية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية.

ونحن ننظر هنا في المقر في سبل دعم هذا العمل. وفي هذا الصدد، نبحث إمكانية إنشاء فرقة عمل لوضع توصيات محددة بشأن الوجود الدولي الكامل في تيمور الشرقية بعد الاستقلال. وكما قلنا في السابق، ستكون هناك حاجة إلى قوات، وإلى عنصر عسكري معقول، وإلى وحدة شرطة مدنية، وإلى عنصر مدني.

وبصفة عامة، عززت زيارتي انطباعي بأنه تم إحراز تقدم كبير في أغلب الجبهات، إن لم يكن جميعها، لإعداد التيموريين الشرقيين للاستقلال. وينبغي أن يتمكن التيموريون الشرقيون، شريطة استمرار تقديم المجتمع الدولي للمساعدة، من تحقيق طموحاتهم الخاصة بإقامة دولة ديمقراطية ومستدامة. والمعنويات في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية جيدة بشكل عام، ويفتخر الموظفون التيموريون الشرقيون بعملهم في هذه المهمة التاريخية التي يشاركون فيها.

أخيرا، أود مناشدة أعضاء المجلس بمواصلة دعمهم لضمان تمكن شعب تيمور الشرقية من الاستمرار في البناء على ما استثمره المجتمع الدولي حتى الآن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر مساعد الأمين العام على تقريره المفيد للغاية وعلى تجشمه عناء زيارة تيمور الشرقية وتقديم تقرير لنا حول الزيارة بمثل هذه السرعة. إنه موضوع هام جدا في جدول أعمال المجلس.

لقد بدأنا بقائمة المتكلمين. سأنتقل إلى أعضاء المجلس بعد لحظة. ينبغي أن يتذكر المجلس أن هذه، إلى حد ما، إحاطة إعلامية مؤقتة. إننا ننتظر تقريرا للأمين العام قرب نهاية هذا الشهر. وأتوقع أن يجري بشأن تيمور الشرقية في أوائل أيار/مايو. وحسب قرار المجلس في ذلك الحين، أتوقع أن تكون تلك الجلسة مفتوحة لمشاركة غير أعضاء المجلس.

أعطي الكلمة الآن إلى أعضاء المجلس الذين يودون التكلم. إذا أراد السيد العنابي العودة في وقت لاحق للتفاعل والرد على مداخلات أشخاص آخرين، ستكون لديه الفرصة لكي يفعل ذلك.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلادي أن يشكر الأمانة العامة على إحاطتها الإعلامية المفيدة للغاية حول الحالة في تيمور الشرقية.

لقد أولت النرويج، لسنوات عديدة، أهمية كبرى بتيمور الشرقية، سواء على المستوى السياسي أو داخل المجتمع المدني النرويجي. والنرويج الآن تخطط لمشاركتنا طويلة المدى في تيمور الشرقية. وكجزء من تلك العملية، وإثباتا للعلاقة الوطيدة بين النرويج وتيمور الشرقية، قامت وزيرة التنمية الدولية في النرويج بزيارة إلى تيمور الشرقية الشهر

الماضي. وخلال زيارتها ناقشت الوزيرة مع إدارة الأمم المتحدة والقيادة التيمورية الشرقية أفضل السبل التي يمكن أن تسهم بها النرويج أثناء الفترة المؤدية إلى الاستقلال والتي يمكن بها أن تساعد في التعامل مع التحديات العديدة التي سيواجهها البلد الجديد عقب استقلاله.

وعلى أساس مضمون تلك المحادثات، اعتمدنا منظورا تنمويا طويل الأجل في سياستنا الخاصة بتيمور الشرقية. وسوف نسهم في ضمان حصول برنامج الأمم المتحدة الانمائي والبنك الدولي، وغيرهما، على موارد كافية لأداء مهامها الإلزامية أثناء الفترة الانتقالية. ونتيجة لذلك، نحن ملتزمون بدعم استمرار وجود ممثلي تلك الوكالات بعد استقلال تيمور الشرقية. ولقد أعلنت الوزيرة أثناء زيارتها الأخيرة التبرع بمبلغ مليون دولار لصندوق ائتماني في البنك الدولي من أجل تيمور الشرقية. ولقد تم بالفعل صرف تلك المنحة.

ولكي يتم دعم اتفاق سلام ضعيف في منطقة بعد الصراع مثل تيمور الشرقية، هناك حاجة فعلية إلى وضع استراتيجية لبناء سلام شاملة. وعلى هذا الأساس نشدد على الحاجة إلى نهج متكامل فيما يتعلق بالتخطيط السياسي والإنمائي. ينبغي أن تعمل الوكالات الإنمائية على نحو وثيق مع إدارة الأمم المتحدة خلال الجزء المتبقي من فترتها الإلزامية. وبعد ذلك ينبغي إعطاء الوكالات دور رئيسي في وجود الأمم المتحدة بعد الاستقلال.

ومن ناحيتها، تشجعت النرويج من المشاركة النشطة للشعب التيموري الشرقي لتحقيق الاستقلال قبل نهاية عام ٢٠٠١. ولذلك، من المهم أن ندعم نحن، الدول الأعضاء، العمل الذي تؤديه إدارة الأمم المتحدة حتى تتمكن من تأدية ولايتها قبل نهاية هذا العام. وفي هذا الصدد، تود النرويج التأكيد على أهمية مشاركة التيموريين في الإدارة الانتقالية. إننا نرحب بالمزيد من التقدم في تفويض السلطة للقيادة التيمورية الشرقية.

علاوة على ذلك، ترحب النرويج بالإنجازات التي تم تحقيقها في الإجراءات الجنائية عقب ارتكاب جرائم خطيرة في عام ١٩٩٩، وتؤكد على التأثير الحاسم لهذه الإجراءات على السلام الدائم والمصالحة في المنطقة. وفي هذا الصدد، نرحب أيضا بأية خطوات أخرى لتعزيز النظام القضائي وسيادة القانون بوصفهما مبدأ أساسيا للحكم في دولة تيمور الشرقية في المستقبل.

والقضية ذات الأهمية الخاصة في هذا الصدد هي الانتخابات التي ستجرى في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠١. ولقد ناقشت النرويج مؤخرا مع إدارة الأمم المتحدة والقيادة التيمورية الشرقية مسألة الأنظمة الخاصة بانتخاب مجلس تأسيسي، مع التركيز بصفة خاصة على مشاركة النساء في الأحزاب السياسية وخلال كل مراحل العملية الانتخابية والدستورية. ونأمل أن يتحقق التأثير المطلوب لفقرة الديباجة في النظام التي تشجع على المشاركة المتساوية للنساء.

كذلك نود أن نشدد على أهمية أن تكون الانتخابات حرة وعادلة. ومن الهام جدا تمكين المواطنين التيموريين الشرقيين المقيمين في إندونيسيا - خاصة المقيمين في مخيمات لاجئين في تيمور الغربية - من ممارسة حقهم في الإدلاء بأصواتهم. لذلك ما زلنا قلقين بشدة إزاء التقدم البطيء نحو تحقيق حل دائم لقضية اللاجئين. وهناك أهمية حاسمة في أن يتمكن جميع اللاجئين الذين يريدون المشاركة في الانتخابات القادمة من العودة لوطنهم تحت ظروف آمنة وكريمة قبل حلول الموعد النهائي للتسجيل المدني المقرر في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وعلى هذا الأساس، ما زال القلق الشديد يساور النرويج إزاء الوضع الأمني على الحدود مع إندونيسيا وداخل مخيمات اللاجئين في تيمور الغربية.

ولذلك نحث الحكومة الإندونيسية مرة أخرى على اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣١٩ (٢٠٠٠).

وسيصدر تقرير الأمين العام حول تنفيذ ولاية إدارة الأمم المتحدة، وتوصياته الخاصة باستمرار الوجود الدولي في تيمور الشرقية، في فصل الربيع الحالي. وتتطلع النرويج إلى تلقي ذلك التقرير والمشاركة في المناقشات التي ستعقب ذلك، والتي ستكون نتيجتها حاسمة بالنسبة لنجاح عملية بناء السلام في تيمور الشرقية.

اسمحوا لي بأن أختتم كلمتي بالإشادة بالإدارة الانتقالية، ولا سيما سيرجيو فييرا دي ميلو، على الاضطلاع بهذه المهمة البالغة الصعوبة.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أعتقد أن هناك قدرا كبيرا من الأخبار الجيدة والباعثة على التفاؤل في إحاطة السيد العنابي الإعلامية. وأنا أيضا ممتن له على إبلاغه لنا بنتيجة رحلته في وقت مبكر وإعطائنا انطباعاته بشكل مباشر. وهناك قضيتان أريد إثارتهما وسؤالان أريد أن أوجههما.

إننا نؤيد بشدة الجدول الزمني للانتخابات. ونعتقد أنه من الضروري التقيد به حتى بالرغم من ضيق وقته. هناك الكثير مما يجب الاضطلاع به من الآن وحتى نهاية العام، ولكننا نرى أن من الضروري أن يجري الانتهاء من هذه العملية.

وقد أسعدني أن أسمع أن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية تعمل بالفعل على ضمان أن تؤخذ في الاعتبار في هذه العملية آراء المواطنين العاديين، تطلعا صوب الجمعية التأسيسية وما بعدها. ونعرب عن ارتياحنا لذلك، ونحثهم على الاستمرار. ونرى كذلك أن هذا عنصر هام في هذه العملية.

ونشعر بالقلق الشديد إزاء حالة الأمن داخل تيمور الشرقية وعلى حدودها. كما تقلقنا الاضطرابات التي حدثت مؤخرا. وليس هناك ما يؤثر على فرص تحقيق مستقبل يسوده السلام في تيمور الشرقية أكثر من القلاقل الداخلية. وإنني متأكد من أنه إذا استمر ظهور التعصب كعامل من عوامل تلك القلاقل، فستفقد تيمور الشرقية الدعم والمعونة الدوليين. ونرجو أن تتمكن السلطات والإدارة الانتقالية من التعاون من أجل التحكم في ذلك.

وتقلقنا أشد القلق أحداث العنف التي وقعت مؤخرا على الحدود. ونرحب بدعم حفظة السلام في الإدارة الانتقالية ونساندهم، وفي هذا الصدد نرى كذلك أنه يتعين على إندونيسيا أن تضطلع بجهد أكبر على حدودها، امتثالا للقرار ١٣١٩ (٢٠٠٠).

ونعرب كذلك عن عدم ارتياحنا لمعاملة المشتبه بهم في قتل العاملين الثلاثة في مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. ونحث إندونيسيا على إظهار التزام أكبر بالمحاسبة والعناصر الأخرى الواردة في القرار ١٣١٩ (٢٠٠٠).

وأود أن أوجه سؤالا في هذا الصدد. نحن نفهم أن عضوا سابقا من أعضاء الميليشيا، المدعو جاكوبوس بيري الذي ارتبط اسمه بقتل أحد العاملين في مجال حفظ السلام من نيوزيلندا، محتجز الآن في إندونيسيا. وأتساءل عن الخطوات التي تتخذها الأمم المتحدة في هذه القضية.

كذلك أردت أن أسأل السيد العنابي: لقد أعرب لنا عدد من المنظمات الدولية غير الحكومية عن القلق، الذي نعتبره قلقا مشروعا، إزاء النظام الضريبي الحالي للإدارة الانتقالية، الذي يضر بهذه المنظمات. ويهمني أن أستمع إلى تعليق السيد العنابي على هذه المشكلة، وعلى كيفية حلها.

السيد مجدوب (تونس) (تكلم بالفرنسية): أضم صوتي إلى زملائي في شكر السيد الهادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، على إحاطته الإعلامية عن التطورات والتقدم في تيمور الشرقية.

جلسة اليوم تتطلع إلى مستقبل تيمور الشرقية. وقد كان إعلان موعد أول انتخابات ديمقراطية في تيمور الشرقية - ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠١ - خطوة هامة جدا في عملية ظلت جارية منذ أكثر من عام. وتحتاج هذه العملية الآن، أكثر من أي وقت مضى، إلى دعم كامل من جانب قيادات جميع الأطراف. وفي ١٣ آذار/مارس، وافق المجلس الوطني في تيمور الشرقية على إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية التي ستكون مسؤولة عن صياغة الدستور الوطني وإقراره. ويجب على المجلس الوطني أن يراعي تطلعات جميع الطوائف في تيمور الشرقية لكي يعبر عن الإرادة السياسية لجميع المواطنين.

إن العنف الذي ظهر في مقاطعتين في بداية هذا الشهر يبين أن حالة الأمن لا تزال هشة. ونرى أنه يجب وقف العنف لكي تتمكن تيمور الشرقية من التحضير بهدوء لمرحلة هامة جديدة من تاريخها، مع المحافظة على الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة.

لدي سؤال للسيد العنابي عن الحالة في تيمور الشرقية. ما هي الخطوات التي اتخذتها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية أثناء هذه المرحلة الحساسة التي تمر بها الحالة الداخلية، التي تبدأ الحركات والأحزاب السياسية فيها نشاطا متزايدا؟ إن حوادث العنف التي ذكرها السيد العنابي تثير القلق. هل يمكن أن تؤدي استقالة زنانا غوسماو إلى تعقيد الحالة السياسية الداخلية؟ وما هي الخطوات التي اتخذت في هذا الصدد؟

ويجب تركيز الاهتمام بصفة خاصة على التوتر الطائفي والديني، الذي يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار، ليس فقط في تيمور الشرقية، بل في مناطق خارج البلد كذلك. ونرى أننا يجب أن نبذل قصارى جهدنا لكي نبقي على مسألة تيمور الشرقية في إطارها الواجب، ولكي نتدبر الحالة بما يتفق والخطة التي وضعتها الإدارة الانتقالية بموجب الولاية التي كلفها بها مجلس الأمن.

لقد بينت السلطات الإندونيسية مرارا وتكرارا استعدادها للتعاون مع الإدارة الانتقالية، وأنشأت آليات للحوار وللعمل معا على حسم القضايا الجوهرية والتحرك صوب وضع تدابير لبناء الثقة.

ونرى أن مجلس الأمن يجب أن يأخذ في الحسبان طلب حكومة إندونيسيا إرسال فريق لتقييم حالة الأمن في تيمور الشرقية في ضوء تغيير الوضع الأمني في المنطقة. والعمل على هذا النمط يمكن أن يستعيد الثقة ويوطدها بين الجارتين، كما يمكن أن يعزز المصالحة المستأنفة بين أهالي تيمور الشرقية، ولهذا الأمر أهمية حاسمة لمستقبل تيمور الشرقية، وللمنطقة برمتها . ومن المؤكد أن عودة الوكالات الإنسانية إلى تيمور الغربية ستساعد على تهدئة مخاوف اللاجئين، وتشجع على عودتهم إلى تيمور الشرقية.

وأود أخيرا أن أقول إننا نشجع جهود الإدارة الانتقالية والبلدان المساهمة بقوات والمانحين، الذين يضطلعون بدور هام في المساعدة على تثبيت الاستقرار في البلد وهو يبدأ مرحلة جديدة في تاريخه. ومن المهم أن نواصل تقديم الدعم اللازم إلى تيمور الشرقية لكي نكفل نجاح هذا المسعى.

السيد كوتشنسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر نيسان/أبريل. وأرجو أن تطمئنوا إلى الدعم

والتعاون الكاملين من جانب وفد بلادي. وأود كذلك أن أشكركم على الكلمات الرقيقة التي وجهتموها إلى وفد بلادي بإعرابكم عن مشاعر التقدير العالية لرئاسة أوكرانيا في الشهر الماضي.

أود كذلك أن أضم صوتي إلى من تكلموا قبلي في شكر السيد العنابي على إحاطته الإعلامية المفيدة جدا عن أحدث التطورات في تيمور الشرقية. والواقع أن المعلومات التي قدمها تتيح بصيصا من الأمل.

ونهنئ السيد خوسيه راموس - أورتا على تعيينه رئيسا للمجلس الوطني في تيمور الشرقية، ونتمنى له كل نجاح. ونرجو أن يستمر السيد زنانا غوسماو في الاضطلاع بدور نشط في الحياة السياسية للإقليم.

ونعرب عن ارتياحنا للمعلومات المقدمة عن حالة الأمن والنظام. ونرى أن من الخطوات الهامة صوب تحقيق الاستقلال والحكم الذاتي للإقليم إنشاء خدمة شرطة محلية، ونظام قضائي فعال، بالإضافة إلى قوة دفاع في تيمور الشرقية. وفي هذا الصدد، يسرنا أن نلاحظ أنه تم في غضون عام واحد فقط من مزاولة شرطة تيمور الشرقية خدمتها، تخرج ٤٥٠ ضابط شرطة. وقد جرى نشرهم في جميع أنحاء الإقليم. ويوجد حاليا ٢٠٠ طالب تحت التدريب في كلية الشرطة. ونعرب عن ارتياحنا للمعلومات المتعلقة بإنشاء قوة دفاع. وسمعنا أيضا أنه سيجري في هذا الشهر البدء في بناء مركز تدريبي جديد في متينارو لقوة دفاع تيمور الشرقية.

ونرى النجاح في إجراء انتخابات ديمقراطية وشفافة ينبغي أن يكون إحدى الأولويات لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وفي هذا الصدد، نرحب بتحديد موعد محدد لإجراء أول انتخابات حرة في تيمور الشرقية على أساس قانون الانتخابات الذي اعتُمد مؤخرا، وهي من بين الانتخابات الأكثر انفتاحا وديمقراطية في العالم. وبفضل إنشاء اللجنة الانتخابية المستقلة، بدأت العملية الانتخابية بصورة فعلية، وأبلغنا السيد العنابي في الحقيقة بأن الحملة الانتخابية على أشدها. ومن الأهمية البالغة الآن أن تشارك جميع الأطراف السياسية في هذه العملية وأن يشارك السكان فيها.

وثمة قضية هامة أخرى وهي، بطبيعة الحال، عودة اللاجئين وإعادة توطينهم بصورة سلسلة. وهذا أيضا شرط هام آخر من أجل إحراز النجاح في عملية إنشاء مجتمع مدني وتحقيق المصالحة في تيمور الشرقية. ونعرب عن سرورنا لمعرفة أنه قد عاد حتى الآن ١٨٠ ٠٠٠ لاجئ. هذه حقيقة مشجعة للغاية. وفي هذا الصدد، نعتقد بأن مسألة تطوير علاقات حسن الجوار والتعاون مع إندونيسيا لها أهمية بالغة في الإقليم. وفي هذا السياق، نعرب عن سرورنا للإحاطة علما بالجهود التي يبذلها السيد سيرغيو فييرا دي ميلو، الممثل الخاص، من أجل النهوض بعملية المصالحة، وللإحاطة علما بخاصة بالاجتماع الذي عقده مع القادة المؤيدين لاستقلال تيمور الشرقية في ديلي في ٢٨ آذار/مارس من هذه السنة.

ونرى أن من المهم للغاية، وضع نهاية لوجود الميليشيات وأنشطتها في مخيمات اللاجئين في تيمور الغربية واستعادة أنشطة الوكالات الإنسانية الدولية في تلك المخيمات. ونرحب، في هذا السياق، باستعداد حكومة إندونيسيا لقبول بعثة الخبراء التابعة للأمم المتحدة من أجل تقييم حالة الأمن في تيمور الغربية، وفقا للأحكام ذات الصلة من تقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وأشير أيضا إلى أن هذا الطلب قد طُرح أيضا في البيان الذي أدلى به السيد راموس هورتا في جلستنا السابقة بشأن هذا البند من جدول الأعمال. وفي هذا الصدد، نأمل أن تكون الأمانة العامة على استعداد لإرسال البعثة في أبكر وقت ممكن.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأثني على السيد سيرغيو فييرا دي ميلو، الممثل الخاص، وعلى موظفي الأمم المتحدة لما يبذلوه من جهود. وأؤكد لهم استعداد أوكرانيا لمواصلة دعمها التام لجهود إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بصدد بناء تيمور شرقية مستقلة وتحقيق أماني شعبها.

وأخيرا، أوجه سؤالا واحدا للسيد العنابي. بالنظر إلى المعلومات الواردة عن الاضطرابات الأخيرة التي وقعت في تيمور الشرقية، ما هو تفسير السيد العنابي لذلك؟ وفي الحقيقة، ماذا يكمن وراء الاضطرابات التي وقعت مؤخرا في تيمور الشرقية؟ يبدو أن تلك الأحداث ليست فقط من قبيل المنافسة بين المحاربين أو الممارسين لفنون الدفاع عن النفس. يبدو أن هناك ثمة اتجاه، نرجو أن تقدم لنا الأمانة العامة تقييما لذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أهنئ المتكلمين الذين تكلموا حتى الآن لأن تعليقاتهم لم تتجاوز مدة الخمس دقائق.

أعطي الكلمة الآن للسيد العنابي للإجابة على الأسئلة التي وجهت إليه حتى الآن، وبعد ذلك أعطي الكلمة للسيد وارد سفير جامايكا.

السيد العنابي (الأمين العام المساعد) (تكلم بالانكليزية): أعتقد أن السؤال الأول يتعلق بجاكوبوس بري، وهو عضو سابق في فريق ميليشيات لاكسار والذي يُشتبه بأنه مسؤول عن قتل الجندي مانينغ من الكتيبة النيوزيلندية في تموز/يوليه الماضي. لقد بعث السيد سيرغيو فييرا دي ميلو برسالة إلى السلطات الإندونيسية يطلب فيها تسليمه، أو على الأقل نقله، إلى تيمور الشرقية لكي تجري محاكمته. وفعل السيد دي ميو ذلك بموجب مذكرة التفاهم التي وقعت عليها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والسلطات الإندونيسية في نيسان/أبريل الماضي. ونفهم من البيانات التي أدلى بها موظفون مسؤولون إندونيسيون في جاكرتا أنهم ليسوا على استعداد للرد بصورة إيجابية على هذا الطلب. لقد ذكروا أن هذا الشخص محتجز ولا يزال قيد المحاكمة في تيمور الغربية، ولهذا السبب لن يكون بمقدورهم الرد بصورة إيجابية، على الأقل في هذه المرحلة.

وأعود الآن إلى قضية القواعد الضريبية التي يرى بعض المنظمات غير الحكومية على أرض الواقع أنها تمثل إلى حد ما مشكلة، وأشير إلى أنه بموجب تلك القواعد في تيمور الشرقية التي أعلنت عنها الإدارة الانتقالية، لا تخضع منظمات غير حكومية لضريبة الدخل ما لم تحقق أرباحا. وهي مخولة لاستيراد السلع بدون ضرائب من أجل أغراض تعليمية، وأغراض صحية، وأغراض إنسانية أخرى. مما يسمح للغالبية العظمى منها بالعمل دون أن تدفع أية ضرائب عن أنشطتها. ويستخدم البعض منها أفرادا محليين، وحينما تستخدمهم تلك المنظمات تصبح ملتزمة باقتطاع ضرائب بالنيابة من موظفيها. وأفهم أنها بصورة عامة لا تعارض اقتطاع الضرائب من موظفيها المحليين. فاقتطاع الضرائب من الموظفين الدوليين في المنظمات غير الحكومية، فيما يبدو، هو المشكلة.

إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية على دراية تامة بهذه المشكلة، ولقد أنشئ فريق عمل، يضم ممثلين عن المنظمات غير الحكومية وموظفين تابعين لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، على حد سواء. وسوف يحاول فريق العمل هذا أن يقوم بإعداد ما يسمى بصورة اعتيادية اتفاقات البلد؛ وبعبارة أخرى، يحاول هذا الفريق أن يقوم بإعداد مشروع على غرار الاتفاق الذي يوقع عادة بين منظمة غير حكومية وحكومة محلية. ويجتمع هذا الفريق كل أسبوع ومن المتوقع أن يقدم تقريرا إلى مجلس الوزراء قريبا، حيث الأمل معقود، على أن يتم وضع واعتماد مشروع

اتفاق ينظم تلك المسائل. ويجري النظر في هذه القضية بنشاط حاليا. غير أني أود أن أضيف نقطة أخرى، ذكرها لنا السيد فييرا دي ميلو. ومع أنه، بطبيعة الحال، سوف يبذل قصارى جهده لضمان نجاح هذه العملية والتوصل إلى نتيجة إيجابية، إلا أنه لا يرغب في عمل شيء يتعارض مع رغبات التيموريين الشرقيين الذين يشكلون الآن أغلبية أعضاء مجلس الوزراء. ولكن الأمل معقود على أن بالمستطاع التوصل إلى مشروع اتفاق ينظم الأوضاع التي يمكن أن تعمل المنظمات غير الحكومية في ظلها ويحدد التزاماتها وامتيازاتها في تيمور الشرقية.

والسؤالان الأخيران يتعلقان بالأحداث التي حصلت مؤخرا وأسبابها، وباحتمال ما تنطوي عليه استقالة زنانا غوسماو من المجلس الوطني. ومثلما أشرت إليه في إحاطتي الإعلامية، فإن بعض هذه الأحداث سببتها مجموعات من الشبان بدون دافع سياسي. ولا بد لي من القول إن مشاعر التيموريين تهتاج بسرعة لدى مواجهتهم لأي حدث - ويمكن أن يسيطر الرعاع بسرعة على مسرح الأحداث. وبعض هذه الأحداث - ولعل جميعها في الواقع - تطورت بتلك الطريقة. بيد أن البعض منها لا دافع سياسيا له. أما الأحداث الأخرى، فلربما تمت بتحريض أو مساعدة أو تشجيع من أناس لهم بعض الدوافع السياسية - كما كان الحال بالنسبة لأحدها. وفي هذه الفترة السابقة للانتخابات، عندما يتشكل ١٤ حزبا سياسيا مختلفا، لعل بعضها يحاول استغلال المشاعر السائدة بين العاطلين عن العمل لتحقيق مكاسب سياسية من بعض هذه الحالات.

وبطبيعة الحال، فإن مكوّن الشرطة والمكوّن العسكري على حد سواء في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية يحاولان استخلاص الدروس من هذه الأحداث. وبصراحة، أعتقد أنه لو توفرت لنا معلومات أفضل عن الحالة السائدة في بعض هذه المجتمعات المحلية، ومعلومات أفضل عن هذه المجتمعات - التي لا يسهل دائما اختراقها عندما لا نتكلم لغتها أو نعرف ثقافتها - لربما كنا تجنبنا بعض أعمال العنف أو كنا قادرين على إبقائها تحت السيطرة على نحو أفضل. بيد أن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية والإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية تنظران في التدابير الإضافية التي يمكن اتخاذها، بما في ذلك زيادة عدد دوريات المراقبة وإظهار وجود أقوى لمحاولة منع وقوع أحداث أخرى بدلا من التصدي لها. ونقوم أيضا بإرسال خبراء من نيويورك، عسكريين ومدنيين على السواء، لدراسة أفضل طريقة نتصدى بها لحالات الاضطرابات الأهلية التي تسبق الانتخابات، وإنني على ثقة باتخاذ التدابير المناسبة.

أما فيما يتعلق باستقالة زنانا غوسماو، فكنت أبحث المسألة هذا الصباح مع سيرجيو فييرا دي ميلو. وهو يعتقد بقوة أن هذا الأمر ينبغي ألا نحمِّله أكثر مما يستحق. فبصرف النظر عن السبب المباشر لاستقالته، وهو استياؤه من عدم اعتماد المجلس الوطني للقانون المتعلق بإنشاء لجان دستورية لمحاولة مناقشة مشروع الدستور المستقبلي، يرى أن هناك أعباء عديدة جدا تشغل وقته الآن وهو بحاجة إلى أن يبتعد عنها بعض الشيء. ولا يسعنا استبعاد إمكانية أنه غير مسرور إلى حد ما من الخلافات الراهنة في الرأي التي تعبر عنها مختلف الأطراف السياسية، ومن المنحى الذي يراه منحى غير صالح. وأعتقد أن هذا أيضا يمكن أن يكون طريقة، من جهته، لبعث رسالة مفادها أن التيموريين ينبغي أن يتجنبوا هذه الخلافات، أو أن يحثوها على الأقل بمزيد من الروح البناءة، سواء داخل المجلس الوطني أو في الشوارع.

ومن قبيل الصدفة أن يكون المجلس الوطني هيئة ناشطة جدا وصعبة في بعض الأحيان - واختبرت ذلك بنفسي عندما اجتمعت معه. ولقد تلقيت بعض الإطراء بشأن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، ولكن تعين عليَّ أن أواجه سيلا من النقد الذي وجهه بعض أنشط

أعضائه ممن يوجهون الانتقاد إلى إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لأسباب قد تكون سياسية، ويرون أننا لم نفعل شيئا للتيموريين، خاصة في مجال إعادة تنشيط الاقتصاد وتعزيزه.

وأعتقد أنه أحرز تقدم كبير، مثلما يسعنا أن نرى عندما ننظر إلى الفرق بين الحالة التي كانت سائدة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ لما كنت هناك لآخر مرة، والحالة السائدة الآن، وهذا لا يُرى في ديلي فحسب وإنما في سواي أيضا. وعندما زرت سواي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، لم يكن هناك سقف لبيت واحد في تلك المدينة. واليوم، أعتقد أن بإمكاننا القول إن حوالي ثلاثة أرباع المنازل باتت مسقوفة الآن. ويمكن أن نشهد في الأسواق المحلية أن الأنشطة آخذة في الانتعاش وأن الأمور باتت أفضل. ولكن الواضح أن بعض التيموريين يفضلون أن نعمل لهم المزيد وهذا أمر نتفهمه؛ والبعض منهم يمكن أن يستغل هذا الأمر لأغراض سياسية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام المساعد على إضافته تلك المعلومة المفيدة المفصلة.

فيما يتعلق بمشكلة الضرائب بالنسبة للمنظمات غير الحكومية، فإن المشكلة ليست من شأن المجلس، ولكن من شأنها أن تكون شاغلا لمجلس الأمن لو امتنعت المنظمات غير الحكومية عن العمل في تيمور الشرقية بسبب أن القوانين هناك أقل مؤاتاة لها من أنحاء أخرى في العالم وتعمل فيها. ويحدوني الأمل في أن تحاول إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وأن يحاول الممثل الخاص حل تلك المشكلة بأفضل طريقة ممكنة. وأرجوكم أن تعربوا لإدارة الأمم المتحدة المؤقتة عن ذلك.

السيد وارد (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفد بلادي برئاستكم، سيدي، وبالتزامكم المعلن وبجهودكم الرامية إلى المزيد من الشفافية في مجلس الأمن. وجامايكا تتعاون معكم تعاونا كاملا.

وأشكر السيد العنابي على إحاطته الإعلامية. وبما أن مواقف جامايكا الرئيسية بشأن تيمور الشرقية قد أعلن عنها في عدد من المناسبات في هذه القاعة، فسأغتنم هذه الفرصة لأطرح بعض الأسئلة على السيد العنابي.

نحن ندرك أهمية الإبقاء على وجود أمني يتصف بالمصداقية في مخيمات اللاجئين في تيمور الغربيةالشرقية. ونشعر أيضا بقلق كبير إزاء استمرار عيش اللاجئين في ظل ظروف إنسانية تعيسة للغاية؛ وهناك تقارير تفيد بأن بعض اللاجئين على وشك الموت جوعا. وندرك أيضا أن الحكومة الإندونيسية، مع أنها تبذل جهودا كبيرة للتصدي للحالة، إلا أنها تفتقر إلى الموارد اللازمة للتصدي بما فيه الكفاية لمشكلة اللاجئين. ونظرا للأحداث الأخيرة التي أفاد عنها السيد العنابي فيما يختص بالانتهاكات الأمنية، فهل بإمكاننا أن نتوقع من فريق التقييم الأمني أن يعيد تضييق الحالة الأمنية بغية السماح بعودة مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وإذا حدث ذلك فمتى يكون موعده؟

وثانيا، هل أحرز أي تقدم بشأن مسألة حقوق الملكية بغية تيسير عودة اللاجئين إلى تيمور الشرقية؟

وثالثا، نرى أن القيادة السياسية في تيمور الشرقية يجب أن تستشار تماما بشأن دور الأمم المتحدة في الفترة التي تعقب مباشرة نيل تيمور الشرقية استقلالها. ونود أن نعرف ما إذا أفصح أبناء تيمور الشرقية عن المجالات المحددة التي يودون أن يتلقوا المساعدة فيها، ولا سيما مجالي الأمن وبناء القدرة في نظامهم القضائي وإنفاذ القانون. وفي ذلك السياق، هل تشارك الأمانة العامة في التحضير لاستراتيجية خروج إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وإذا كان الأمر كذلك، متى يمكن رفعها إلى المجلس؟

وأخيرا، ما هي الجهود التي تبذل، إن كانت هناك جهود تُبذل، من أجل عودة أبناء تيمور الشرقية من الشتات للمساعدة في بناء تيمور الشرقية المستقلة؟

السيد فرانكو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): نعرب عن امتناننا الشديد للسيد العنابي على الإحاطة التي قدمها لنا اليوم. ونود في هذا الصدد أن نشير إلى موضوعين وأن نصوغ في النهاية بعض الأسئلة العملية للغاية. وأود أن أشير أولاً إلى حالة اللاجئين في تيمور الغربية وبعد ذلك إلى عملية الانتخاب.

أما فيما يتعلق باللاجئين، فقد أحطنا علماً بالبرنامج الجديد لعودة اللاجئين، الذي تشارك فيه إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة. وقد بدأت عودة ٦٠٠ من اللاجئين في أوائل آذار/مارس من مخيمات توابوكان ونويلباكي ونايبونات. ويربو عدد اللاجئين الذين عادوا في آذار/مارس على ٢٠٠ ٢ لاجئ، وهو نبأ ممتاز.

بيد أن القلق يساورنا بشأن حالة اللاجئين في المخيمات الأخرى التي لم تعد وكالات الأمم المتحدة إلى زيارتها منذ أيلول/سبتمبر الماضي، حيث يموت اللاجئون، وفقاً لما تنقله الصحف، من الجوع والمرض. وأود في هذا الصدد أن أكرر ملاحظة أدلى بها السفير وارد. ونحن مدركون للمخاطر الأمنية، غير أنه ينبغي أن يجري مكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن على وجه السرعة تفتيشاً لتحديد ما إذا كانت الأوضاع تسمح بتغيير التصنيف الأمني من المرحلة الخامسة، تمكيناً لوكالات الأمم المتحدة من العودة الفورية إلى مخيمات اللاجئين.

أما عن العملية الانتخابية، فقد أحطنا علماً بالقرار الذي اتخذه المجلس الوطني في تيمور الشرقية ووافقت عليه الإدارة الانتقالية بإجراء الانتخابات لاختيار أعضاء الجمعية التأسيسية في ٣٠ آب/أغسطس، بهدف إصدار الدستور الجديد في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، وهي عملية نؤيدها بالطبع كل التأييد.

وقد أعربنا في المناقشة المفتوحة التي أجريت في أواخر كانون الثاني/يناير، عن قلقنا إزاء العنف السياسي الذي أشار إليه تقرير الأمين العام. وأحزننا أن نسمع من السيد العنابي عن الحوادث التي وقعت في فيكيكي في أوائل آذار/مارس، وعن الحريق الذي أُشعل عمداً في مسجد بباوكاو. ونحيط علماً بإنشاء لجنة لتقصي الحقائق والاستقبال والمصالحة، ونأمل أن تحقق هدفها. وتيمور الشرقية بلد لم يولد بعد، بلد جديد يعقد المجتمع الدولي عليه آمالاً عظام. وسيكون من المؤسف جداً أن يفسد العنف السياسي والتصلب الديني ميلاداً جديداً للشعب التيموري.

وأنتقل الآن إلى أسئلتي. لقد تبادلنا الرأي بشكل مثمر للغاية مع وفد البرازيل، وهي بلد صديق لكولومبيا. وبناء على العملية التي اقترحتموها يا سيدي، لدي عدة أسئلة محددة أوجهها إلى السيد العنابي نيابة عن الوفد المذكور.

أولاً، هل توجد أية آلية في الوقت الراهن لتقييم الحالة الأمنية في الميدان بصفة دورية؟ وما تصوّر الأمانة العامة للتحول إلى الاستقلال من منطلق المستوى اللازم لقوات حفظ السلام؟

ثانياً، سمعنا فيما يتعلق بالمحافظة على القانون والنظام وصف السيد العنابي للجهود المبذولة من أجل اتقاء الحوادث من قبيل تلك التي وقعت الشهر الماضي في باوكاو وبيكيكي. ومن المهم بصفة خاصة اكتشاف من هم وراء ارتكاب أعمال العنف هذه وتحديد أسباب التوتر حتى نتبين في جميع الحالات ما إذا كانت تلك الأعمال أمثلة على

التلاعب السياسي أم على انفجارات تلقائية ربما تكون قد نجمت عن الإحباط ونفاد الصبر، كالتي أشير إليها.

وثالثاً، وفقاً لتقارير صحفية وزعت على نطاق واسع، ادعت غالبية المجلس الوطني في خلال مناقشة محتدمة أنه لم يتم إخطارهم على النحو المناسب باستقالة زنانا غوسماو، ومن ثم فإنهم صوتوا على إرجاء المناقشة بشأن من يحل محله إلى يوم الاثنين التالي. وقد بددت إشارة السيد العنابي إلى هذا الموضوع كثيراً من شكوكنا، ولكني أود أن أسأل ما إذا كان لنا أن نستشفّ مما ذكره أنه لن يكون للتطورات السياسية التي وقعت في الآونة الأخيرة في تيمور الشرقية أي أثر على تنفيذ الجدول الزمني للعملية الانتقالية.

وختاماً، من المفيد أن يخبرنا السيد العنابي بالمزيد عن نوع المساعدة الدولية المطلوبة من أجل الإعداد لانتخابات الجمعية التأسيسية المقبلة. وما نوع العون الآخر المطلوب الآن بالإضافة إلى المراقبين الدوليين؟

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعطي الأمين العام المساعد مؤشراً بسيطاً. فربما يلزم حين يجيب على بعض هذه الأسئلة، أن ينظر فيها أيضاً على ضوء تقرير الأمين العام المرتقب في نهاية الشهر. ولعله يستطيع الإجابة بإيجاز شديد على بعض النقاط التي أثيرت، إذ أن المجلس فيما أظن يتوقع أن تسهم بعض النقاط التي تثار في هذه المناقشة في إعداد تقرير الأمين العام. وآنذاك يمكن الإجابة على بعض الأسئلة الموجهة بقدر أكبر من التفصيل. وفي نهاية هذه الجلسة، سأعطي بعض المؤشرات الختامية التي توجز مواضع اهتمام المجلس في التقرير القادم المذكور.

السيد كوني (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولاً أن أرحب يا سيدي بتوليكم الرئاسة وأعرب للمملكة المتحدة عن تمنياتنا الطيبة في رئاستها لمجلس الأمن. كما أود أن أعرب عن تأييدي لقراركم تقديم الإحاطات الإعلامية من هذا القبيل في جلسة مفتوحة.

وأود الآن أن أشكر السيد العنابي على إحاطته المفيدة للغاية اليوم، التي أضفت عليها حيوية خواطره بشأن زيارته مؤخراً لتيمور الشرقية. وبالنظر إلى أنه أتيحت لنا الفرصة في كانون الثاني/يناير لتسجيل موقفنا، وأننا كما سلف سنعقد مناقشات ذات شأن فيما يتعلق بتيمور الشرقية في الشهر القادم وربما في تموز/يوليه، سأقتصر على أمور قليلة على جانب من الأهمية الخاصة.

أولا، نرحب بالتقدم الذي أحرز مؤخراً صوب إعداد الدستور وإجراء الانتخابات الديمقراطية في نهاية المطاف. وقد أحطنا علماً مع الاهتمام بالمعلومات المقدمة في الآونة الأخيرة عن الاحتياجات اللازمة للانتخابات من حيث المال والأشخاص وندرس الطلبات المحددة عن كثب في سياق برنامجنا المستمر لتقديم المساعدة الثنائية لتيمور الشرقية.

ثانياً، نعرب عن ترحيبنا بتطور النظام القضائي في تيمور الشرقية والتدابير الأولى المتخذة إزاء من وجه إليهم الاتهام بارتكاب جرائم جسيمة في عام ١٩٩٩، فضلا عن إنشاء لجنة لتقصي الحقائق والاستقبال والمصالحة. ومن البوادر الجديرة بالترحيب الخطوات المبدئية التي اتخذتها حكومة إندونيسيا للتحقيق في الانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وينبغي أن تستمر هذه الخطوات.

ثالثاً، ما زال القلق يساور أيرلندا بشأن حالة اللاجئين في تيمور الغربية. فبالرغم من العمليات الإيجابية التي نظمتها في الآونة الأخيرة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، يجب أن يتمكن اللاجئون الباقون في المخيمات وعددهم زهاء ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ من العودة

إلى تيمور الشرقية قبل ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، حتى يتاح لهم الوقت للتسجيل للانتخابات التي ستجرى هناك. ونكرر الآراء التي أعربت عنها جامايكا وكولومبيا في هذا الصدد. كما يجب اتخاذ إجراءات للتصدي لحالة التيموريات الشرقيات اللواتي تعرضن للاغتصاب خلال الصراع، وما زال بعضهن فيما يقال محتجزات تتعرضن للإساءة في تيمور الغربية. ونكون ممتنين لتلقي مزيد من المعلومات في هذا الشأن.

رابعاً، ما برحت الحالة الأمنية بصفة عامة تدعو للقلق. كما أن الحوادث الأخيرة التي وقعت في ديلي وفيكيكي، والهجمات التي شنت على أفراد الإدارة الانتقالية على طول الحدود، كما ذكر السيد العنابي تفصيلاً، تعزز الحاجة إلى اتخاذ تدابير أمنية قوية. إذ ينبغي للمناخ الأمني، بالإضافة إلى تمكين اللاجئين من العودة سالمين، أن يتيح استئناف الجهود الإنسانية ويكفل التحضير للانتخابات والاضطلاع بها في جو يخيم عليه الهدوء والأمان. وقد سرني أن أسمع من السيد العنابي عن الدروس الجاري استخلاصها من الحوادث الأخيرة تمهيداً لاتخاذ المزيد من الإجراءات.

وختاماً، كنت أعتزم كما فعل الآخرون أن أثير مسألة الضرائب، وأشعر بالامتنان للرد الذي قدمه السيد العنابي، ولكني أود أن أؤكد الملاحظات التي أبديتموها أنتم يا سيدي بخصوص هذه المسألة.

السيد غوكول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): وفدي يشكر السيد العنابي على الإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها عن تيمور الشرقية. ويسعدنا أن نلاحظ الاجتماع المثمر بين حكومة جمهورية إندونيسيا وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية الذي عقد في دنباسار في كانون الثاني/يناير الماضي، حيث نوقش فيه العديد من المسائل الهامة وتم التوصل إلى اتفاق بشأن تلك المسائل.

ونحن نعتقد بأن أي عملية ديمقراطية حتى تنجح يجب عليها أن تعتمد قبل كل شيء نهجا جامعا للتوفيق بين احتياجات جميع سكان البلد بدون تمييز. ونرى أنه ينبغي معاملة العائدين كجزء أساسي من العملية الأوسع للمصالحة في تيمور الشرقية. ويحدونا الأمل أن تعطى هذه المسألة ما تستحقه من الاعتبار في الإطار الزمني القصير المتاح للإدارة الانتقالية. ونعرب عن تقديرنا لدور مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمات الأخرى في الإسراع بعودة اللاجئين إلى وطنهم. ويسعدنا أن نعلم أن المنظمة الدولية للهجرة تتخذ خطوات إيجابية لإعادة اللاجئين المسجلين للعودة. ونتطلع إلى عودة اللاجئين بصورة سريعة وطوعية من تيمور الغربية قبل حزيران/يونيه، الموعد المحدد للتسجيل.

ونعرب عن أسفنا للحادثة المأساوية والشغب الذي وقع في أعقاب مقتل مراهق في ١٢ آذار/مارس في ماكاديكي. ونرى أن إجراء عملية فعالة للمصالحة في المجتمع شرط ضروري للنجاح في كفالة الحماية الوطنية.

ويعرب وفدي عن تقديره للقرار الذي اتخذه مجلس النواب بإنشاء محكمتين مخصصتين لمحاكمة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ويحدونا الأمل ألا يتأخر صدور الأمر الرئاسي اللازم لإنشائهما بالفعل. ونحن نؤيد بقوة تطبيق ''الاستمرارية من الإغاثة إلى التنمية''، ووضع استراتيجية إطارية تعالج الاحتياجات الإنسانية وتهدف إلى تحقيق تقدم تدريجي تجاه إنشاء تيمور الشرقية المستقلة والقادرة على البقاء. ونأمل أن يسهم المجتمع الدولي وكذلك المانحون الثنائيون بسخاء في تنفيذ البرنامج.

ويحدونا الأمل أن يُستجاب للطلب الرسمي الذي أعده الممثل الخاص للأمين العام لأن يُنقل إلى تيمور الشرقية جاكوبس بيري - المتهم بقتل حافظ السلام النيوزيلندي ليونارد وليام مانينغ في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٠ - ويقدم ذلك الطلب في إطار ما نصت عليه مذكرة التفاهم والتعاون في المسائل القانونية والقضائية ومسائل حقوق الإنسان الموقع عليها في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ بين حكومة إندونيسيا والإدارة الانتقالية.

أخيرا يود وفدي أن يوجه سؤالين فقط إلى السيد العنابي. الأول ما إذا كان تعيين وتدريب المشرفين على الانتخابات من التيموريين الشرقيين يجري على نحو يجعل الانتخابات نزيهة وشفافة. والثاني، ما هي المرافق التي أعدت للاجئين العائدين إلى تيمور الشرقية؟

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على جعل هذه الجلسة أكثر حيوية من الجلسات الماضية. إن العمل اللازم إنجازه ما زال كثيرا، ولكنكم قطعا حددتم المسار.

أود أن أشكر السيد هادي العنابي على المعلومات التي قدمها عن التطورات الإيجابية. ويبدو أن الأمور تسير ببطء ولكن بشكل حسن لإنشاء هياكل دولة تستطيع الوقوف على قدميها. وستسهم فرنسا بنصيبها، لاسيما في توفير التدريب للدبلوماسيين الذين ستحتاج إليهم الدولة الفتية.

والمرحلة الهامة التالية هي انتخاب ٨٨ عضوا في الجمعية التأسيسية في ٣٠ آب/أغسطس. وفي ذلك الصدد، أود أن أشارك في تأييد الأسئلة التي طرحت فيما يتعلق بحالة اللاجئين الذين لا يزالون في تيمور الغربية. ويقدر مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن هناك ما بين ٨٠ ٠٠٠ إلى ١٠٠ ٠٠٠ منهم. ومن مجموع سكان تيمور الشرقية المقدر بـ ٨٠٠ ٠٠٠، يمكن للمرء أن يرى بسهولة أن إدراج هذا العدد من الأشخاص أو عدم إدراجه سيكون له أثر في نتائج الانتخابات.

وأود أن أسأل السيد العنابي، في هذا الصدد، عما إذا كانت الأمانة العامة ترى هل يمكن الإسراع بعودة هؤلاء اللاجئين بطريقة تمكنهم من المشاركة في العملية الانتخابية؟ فإذا كانت إعادة توطين جميع اللاجئين ليست ممكنة قبل إجراء الانتخابات، كما يبدو محتملا، فربما يمكن أن ننظر، كما اقترحت الحكومة الإندونيسية، في عودة موظفي الأمم المتحدة إلى تيمور الغربية مع توفر شروط أمنية كافية. وفي ذلك السيناريو، ما هي الشروط التي ينبغي الوفاء بها؟

أخيرا، لديَّ سؤال عن إمكانية اللجوء إلى إجراءات معروفة جدا للسيد العنابي وذلك ما استخدمناه في كمبوديا. ففي كمبوديا، إذا كنتُ أتذكر بصورة صحيحة، استخدمنا إجراءات التسجيل في الموقع بالنسبة للاجئين الذين لم يتمكنوا بعد من العودة حتى يتمكنوا من المشاركة في ما كانت تعتبر أيضا انتخابات تاريخية آنذاك. هذه هي أسئلتي فيما يتعلق باللاجئين الموجودين حاليا في تيمور الغربية.

المسار الثاني لأسئلتي يتعلق بالمستقبل، أي فترة ما بعد الانتخابات. بالطبع، يتعين على الجميع أن يبقوا هناك حتى ٣٠ آب/أغسطس، ولكن الإعداد للمستقبل مسألة تقتضي تخطيطا. وكما قال لنا السير جيرمي غرينستوك، سيصدر تقرير في ٣٠ نيسان/أبريل، وإن قرار مجلس الأمن ١٣٣٨ (٢٠٠١) طلب إلى الأمانة العامة أن تنظر فيما بعد موعد ٣٠ آب/أغسطس فيما يتعلق بحجم وهيكل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وطريقة نشرها.

وأود أن أشدد على مدى الأهمية التي يبدو عليها الأمر بالنسبة لنا لأن تبدأ الأمانة العامة الآن في الإعداد لفترة

ما بعد الانتخابات، حتى أنه بعد أن تنتخب الجمعية التأسيسية يمكن للوجود الدولي أن يقلص، عندما يصبح ذلك ممكنا، بطريقة تدريجية وعلى مراحل. ومن الواضح من ناحية أخرى، أن لدينا الآن بالفعل قطاع شرطة، وأن وجود الأمم المتحدة سيكون ضروريا لفترة طويلة نسبيا. والحوادث الأخيرة تشهد على هذه الحقيقة. ومن الناحية الأخرى – وأود أن أسمع ما سيقوله السيد العنابي في هذا الصدد – عندما يتعلق الأمر بالقوات المسلحة أعتقد أننا يمكننا أن نبدأ بالتخطيط لانسحاب تدريجي بعد انتخاب الجمعية التأسيسية وحين يقترب موعد الاستقلال. وأرى من الضروري للغاية ألا يحدث تحول تدريجي لوجود الأمم المتحدة المفيد إلى نوع من القوة المحتلة. وإني أحيط علما بما قاله السيد العنابي قبل لحظة؛ وهو أن من السهل تصور الطريق من الحالة التي نكون فيها مساعدين إلى الحالة التي نكون فيها مثيرين للإحباط، وهو انزلاق تدريجي يمكن أن يشكل شاغلا للوجود الدولي بأسره.

وكنقطة أخيرة، إذا ما ذهبنا إلى ما وراء قوة الأمم المتحدة، إلى ما وراء الإدارة الانتقالية، أود أن أتكلم عن مشاركة المجتمع الدولي بأسره في الجهود التي ستلزم لمساعدة التيموريين. لقد عقدنا اجتماعا شيقا هنا في هذه القاعة بمشاركة من صندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأعتقد أننا في أعقاب العمل المفيد الذي تم في ديلي في ٢٩ آذار/مارس، ينبغي أن نعد بهذه الروح لاجتماع كامبيرا المزمع عقده في ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه، فنستوثق من أن الهيئات المتمثلة في البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي، وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لن تحضر الاجتماع فحسب، وإنما ستضطلع اضطلاعا كاملا بنصيبها من الجهد الآن وفي الشهور والسنوات المقبلة. وسأكون سعيدا بأن أسمع ما يقوله السيد العنابي في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بعد السفير وانغ، سأعود إلى السيد العنابي، الذي أشجعه على تقديم إجابات موجزة جدا على بعض النقاط التي أثيرت، لأن بعض المسائل الجوهرية ستحتاج من الأمانة العامة أن تتعامل معها في تقرير للأمين العام بعد دراسة وافية.

السيد وانغ دنغوا (الصين) (تكلم بالصينية): أعتذر لأنني لم أتمكن شخصيا من الاستماع إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد العنابي. وقد اعتدنا أن نتلقى إحاطات إعلامية حافلة بالمعلومات المفيدة.

ومنذ أن نظر المجلس في تقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في المرة الأخيرة، حققت تيمور الشرقية مزيدا من التقدم من أجل بلوغ الاستقلال في أوجه عديدة. وعلينا أن نشيد على وجه الخصوص إلى أن عملية "التيمرة" تتسارع خطواتها وأن عملية تسجيل الناخبين بدأت بالفعل. ونحن نقدر الجهود التي بذلتها في هذا الصدد كل الأطراف، بما في ذلك شعب تيمور الشرقية وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية.

لا تزال مسألة اللاجئين في تيمور الغربية مشكلة معلقة. وقد أكد العديد من الوفود على هذه الحقيقة. ونعتقد أنه مع التحسن التدريجي في الوضع الأمني، يمكن لوكالات المعونة الدولية أن تعود إلى تيمور الغربية في أقرب وقت لتقديم المساعدة للاجئين الذين يمرون بظروف عصيبة، والإسراع بإعادتهم إلى ديارهم حتى يمكن لهم أن يشاركوا مشاركة تامة في عملية الاستقلال في تيمور الشرقية وأن يتسنى لهم أن يمارسوا حقوقهم الديمقراطية. والصين تقدر الجهود التي بذلتها حكومة إندونيسيا في تنفيذ القرار ١٣١٩ (٢٠٠٠) وتيسير العودة المبكرة لموظفي الإغاثة الدولية إلى تيمور الغربية. ونأمل أنه في ضوء المعطيات الراهنة، ستنظر الأمم المتحدة ومجلس الأمن بجدية في طلب الحكومة

الإندونيسية إرسال بعثة تقييم أمني إلى المنطقة في وقت مبكر.

وبغية دفع عملية الاستقلال في تيمور الشرقية إلى الأمام وضمان أن يحقق هذا البلد الاعتماد على الذات بصورة تدريجية بعد الاستقلال، فمن الضروري أن تسرع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية من خطى ''التيمرة'' بدرجة أكبر وأن تكفل مشاركة مزيد من التيموريين في عملية نقل السلطة، وأن يتم نقل السلطة إليهم بطريقة تفاعلية وراسخة. وفي هذا الصدد، تأمل الصين أن تحترم الأمم المتحدة وتلبي تطلعات الشعب التيموري الشرقي، وعلى هذا الأساس، سوف تتقدم باقتراحات محددة إلى المجلس بشأن الجوانب المختلفة لنقل السلطة.

ختاما، أود أن أبلغ المجلس ببعض التطورات. فالصين باعتبارها جارة صديقة لتيمور الشرقية، ما فتئت تقدم لها المساعدة ما استطاعت. وقد قام وفد تجاري صيني مؤخرا بزيارة تيمور الشرقية ووقع اتفاقا مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية بشأن التعاون الفني والاقتصادي تقدم الحكومة الصينية بموجبه مساعدات جديدة وغير مجانية لتيمور الشرقية. وعلاوة على ذلك، وعدت الصين بتقديم مساعدة لتيمور الشرقية في شكل آلات زراعية ومعدات لصيد الأسماك، وأدوات فلاحة ومواد كيميائية زراعية. وسنواصل تقديم العون لتيمور الشرقية في مجال التدريب على التقنيات الزراعية، وأيضا تدريب موظفي الخدمة المدنية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نعود مرة أخرى للأمين العام المساعد ليجيب على الأسئلة التي طرحت حتى الآن.

السيد العنابي (تكلم بالانكليزية): سأتوخى الإيجاز، سيدي الرئيس، حيث أنكم شجعتموني على إرجاء بعض الردود إلى حين صدور تقارير الأمين العام. وأود أن أوضح في هذا الصدد أن المجلس طلب تقريرين. سيصدر تقرير في نهاية شهر نيسان/أبريل يركز على التقييم السياسي والعسكري للوضع وآثار هذا التقييم على حجم وهيكل ووزع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وسيصدر تقرير ثان في نهاية شهر تموز/يوليه، سيكون أكثر شمولا، ويغطي كامل مسألة الشكل الذي سيكون عليه وجود ما بعد الاستقلال. لذا، يحدوني الأمل أن يتحلى أعضاء المجلس بالصبر إلى حين صدور هذين التقريرين. وإذا توفرت لدينا بعض الردود قبل صدور التقريرين فسوف نتشاطرها، بالطبع، مع المجلس. ولكن، كما أشرت في عرضي، ثمة عمل نشط يتم على أرض الواقع بشأن كل هذه المسائل. وسنعود بالردود إليكم حالما نحددها.

وبإيجاز شديد، فيما يتعلق بحقوق الملكية، قرر مجلس الوزراء أن يرجئ النظر في المسائل المتصلة بحقوق الملكية إلى ما بعد الاستقلال. وبالتالي، لن يتم تناول هذا الموضوع الآن.

بالنسبة للمرحلة الخامسة وإعادة النظر في الوضع الأمني في تيمور الغربية، وحتى وقت قريب، على الأقل، كان من رأي المنسق الأمني أنه إذا ما تم التقييم فمن المرجح أن يخلص إلى نتيجة مفادها ضرورة الإبقاء على المرحلة الخامسة، حيث لا تزال المشاكل مع الميليشيا تظهر في المخيمات. وحقيقة الأمر، أن فريقا أمنيا متقدما ذهب إلى تيمور الغربية قبل شهر و لم يتمكن من زيارة المخيمات في منطقة بيتوم التي تسيطر عليها الميليشيات، كما يعرف المجلس. لذا، وما لم يبذل المزيد لتحسين هذا الوضع، سيظل الشعور السائد بأن التقييم لن يصل إلى نتيجة إيجابية ولكننا سنستمر في مناقشة هذه المسألة مع المنسق الأمني حتى نتبين ما إذا يمكن إعادة النظر في هذا الموضوع.

بالنسبة للإعداد للانتخابات ومسألة ما إذا كان اللاجئون في المخيمات سيتم تسجيلهم، فالإجابة، ببساطة،

بالنفي؛ فلن يتم تسجيلهم. إذ أن اللائحة التنظيمية لم تنص على ذلك. والحقيقة أن اللائحة التنظيمية نصت عامدة متعمدة – وكان هذا قرار المجلس الوطني – على أن من يريد التصويت يتعين عليه العودة. والمأمول أن يجتذب ذلك بعض اللاجئين للعودة إذا كانوا يرغبون في المشاركة في الانتخابات وفي الحياة السياسية للبلاد.

فيما يتعلق بمجمل مسألة التخفيضات المحتملة في مستوى العنصر العسكري وعنصر الشرطة بعد الانتخابات، أعتقد أن هذه المسألة سيتم تناولها أيضا في تقرير الأمين العام المقبل. ولكن عليّ أن أقول صراحة، وكما رأيتم من تقريري اليوم، أنه في حين أن لدينا عملية ذات طابع مهني صرف على الحدود مع تيمور الغربية، فإن المشاكل تظل قائمة. وبوسعي أن أؤكد للمجلس أن لدينا عملية مهنية تماما على الحدود، يقودها العميد المشهود له غيليسبي، من استراليا. وهم يقومون بعمل مهني للغاية. ولقد التقيت به في سواي. ولكن الحوادث مستمرة، ومن المرجح أن يقع المزيد منها خلال الفترة السابقة على الانتخابات، فقد يكون من مصلحة بعض المجموعات أن تحاول زعزعة استقرار الوضع خلال تلك الفترة. وبالتالي، هناك إحساس قوي للغاية بين زملائنا في الميدان – بألا نمس مستويات القوة. وأنا لا أعتقد أن علينا أن نستغرق في التكهن بما يضمرون – وبالتأكيد ليس قبل الانتخابات. وعلينا أن ننتظر ونرى ما يفعلون.

ونأمل أن تسير الأمور على ما يرام، وأن يصل الأمن إلى مستوى يسمح لنا بالتفكير على هذا المنوال، أي عدم تخفيض حجم البعثة إلا بعد الانتخابات. ومن المؤكد أننا لا نريد الاحتفاظ بقوات لا لزوم لها. ولكني أعتقد أننا ينبغي أن نؤجل القرار حتى نرى ما يحدث وتنتهي الانتخابات.

النقطة الأخيرة: أسعدني أن ألتقي لوقت قصير مع نائب وزير التجارة في الصين عندما كان في زيارة هناك – وكنا هناك في نفس الوقت. وكان السيد فييرو دي ميلو سعيدا جدا بالاتفاقات التي تم توقيعها. وحسب فهمي ستقدم الصين أيضا إسهاما هاما للمساعدة في إنشاء وزارة الخارجية القادمة لتيمور الشرقية، ويقدر التيموريون الشرقيون ذلك بدرجة كبيرة جدا.

السيد كاسي (مالي) (تكلم بالفرنسية): نحن أيضا نشكر السيد العنابي على إحاطته الإعلامية الشاملة حول الموضوع المعروض على المجلس اليوم. ونعيد التأكيد على كامل دعمنا لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، التي أدت عملا متميزا في تنفيذ ولايتها. وكما قال السيد العنابي، فإن السبيل نحو الاستقلال مفتوح الآن. ونعتقد أن الإدارة المؤقتة تحتاج، في هذه المرحلة الحرجة جدا وأكثر من أي وقت مضى، إلى كامل دعم المجتمع الدولي والمانحين.

ونحن نحيي القرارات الأخيرة التي اتخذها الممثل الشخصي للأمين العام، السيد سيرجيو فييرا دي ميلو. وفي هذا الصدد، يأمل وفد بلادي بشدة أن تكون الانتخابات المزمع إجراؤها في هذا الصيف حسنة التنظيم وحرة وشفافة، وقبل كل شيء شاملة للجميع. ونكرر التعليقات التي أدلى بها اليوم ممثل آيرلندا حول النساء وممثل تونس حول التعاون مع إندونيسيا في القضايا الأمنية.

العديد من أسئلتي سبق طرحها بالفعل وأجاب السيد العنابي على أغلبها. ولكن بدون الاستسلام للتشاؤم أود التنويه بأن الإطار الزمني للانتخابات قصير جدا، مثلما أخبرنا السيد العنابي. فهل يمكن أن يكون موعد الانتخابات مرنا، حتى يتمكن كل اللاجئين من العودة والمشاركة في العملية الانتخابية؟

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): لقد طلبتم منا سيدي أن نتجاوز الشكليات، ولذلك لن نهنئكم

على توليكم الرئاسة. ولكن نود أن نقول علانية ما قلناه لكم بصفة شخصية: وهو أننا نؤيد بقوة جهودكم لإصلاح أساليب عمل المجلس. وأعتقد أن الجلسة الحوارية التي نعقدها اليوم تطور جيد.

أريد الاعتذار لصديقي العزيز السيد العنابي على عدم وجودي عندما قدم إحاطته الإعلامية. ولكنه تم إحاطتي علما بها بعد ذلك. وبهذه المناسبة، سأحاول أن أتوخى الإيجاز ولدي بضع نقاط جوهرية أريد عرضها.

عندما ننظر إلى تيمور الشرقية، أظن أن الشيء التقليدي هو أن نقول إننا نستطيع أن ننظر إليها فنرى كوباً نصف ممتلى أو نصف فارغ. كمتفائلين، نود أن نراها مثل كوب نصف ممتلئ. ولكن في هذه المرة، ونحن ننظر إلى الحالة في تيمور الشرقية، دعونا ننظر في احتمال رؤيتها وكأنها كوباً نصف فارغ. ومن هذا المنطلق، دعونا ننظر في احتمال أن يكون عام ٢٠٠١ هاما وحيويا جدا لتيمور الشرقية، وأن الأمور قد لا تسير بسلاسة في الشهور القادمة. ولقد أشار متكلمون عديدون إلى التطورات المزعجة التي سمعنا عنها.

أكثر التطورات إزعاجا هو بالطبع استقالة السيد زنانا غوسماو. ويدهشني أن يستقبل هذا الأمر بهدوء، بينما تتساوى أهميته السياسية لأهمية حدث افتراضي يستقيل فيه الرئيس مانديلا قبل إتمام عملية الانتقال في جنوب أفريقيا. وأنا أعلم أن السيد راموس - هورتا قد حل مكانه، وأعلم أن السيد غوسماو ما زال يؤدي دورا نشطا في تيمور الشرقية. إلا أن هذه الاستقالة دليل على وجود متاعب سياسية.

في الوقت ذاته، توجد تقارير بوجود عنف متزايد. وألاحظ من كلمة العنابي أن هناك توجها نحو المزيد من تكرار العنف. وينبغي أن نأخذ ذلك أيضا في الحسبان.

وفي هذا السياق، أود أن أتناول خمس نقاط حول هذه المسألة. النقطة الأولى هي أن استراتيجية الخروج من تيمور الشرقية قد لا تكون بالضرورة استراتيجية سهلة. ونود بالطبع أن نأمل أن يسير كل شيء بسلاسة. ولكن إذا لم يتحقق ذلك يجب أن ننظر في استراتيجية خروج من المحتمل أن تكون صعبة. وأريد هنا الإشارة إلى الملاحظات التي أبداها الممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، في مؤتمر عُقد مؤخرا في سنغافورة حول التقرير الخاص بالفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (S/2000/809) برئاسة الأخضر الإبراهيمي، الذي انعقد قبل بضعة أيام بتاريخ ٢ و ٣ نيسان/أبريل. لقد قال إن الأمم المتحدة يجب أن تطبق الدروس المستفادة من عمليات حفظ سلام سابقة وأن تضمن ألا يؤدي رحيل بعثة سلام إلى فراغ في البلد المعني أو إلى إحساس بالتخلي عنه. ولذلك توجد حاجة إلى أن تبدي الأمم المتحدة والمجتمع الدولي المرونة وأن يواصلا توفير الدعم والموارد السياسية لكل من إدارة الأمم المتحدة الانتقالية وبشكل مباشر لتيمور الشرقية ذاتها. ونعلم أن معالجة هذه القضايا ستتم في تقرير تموز/يوليه، ولكن يجب أن نفكر فيها بعناية في الشهور القادمة.

النقطة الثانية التي أريد التشديد عليها هي أنه من الواضح وجود حاجة إلى تواجد قوي للأمم المتحدة في الشهور القادمة. ولقد أسعدني أن أسمع هنا ما قاله السيد العنابي للتو: يجب ألا نعبث بمستويات القوة في هذه المرحلة، وعلينا أن ننتظر لنرى ما يحدث بالفعل. والنقطة الهامة المطلوب تسجيلها هنا هي أن هناك فرقا بين إجراء انتخابات وتحقيق الاستقلال. هذان حدثان مختلفان. دعونا لا نربط بين خفض مستويات القوة وبين موعد الانتخابات، إذ ينبغي ربط الخفض بمسألة الاستقلال وما يأتي بعد الاستقلال.

النقطة الثالثة هي أن من الواضح أننا نحتاج لمساعدة التيموريين الشرقيين بقدر أكبر في استعداداتهم للدولة

القادمة. ويمكنني أن أقول بصراحة – إنسجاما مع طلبكم بأن نتكلم بصراحة في هذه الجلسات، سيدي – إنني عندما قابلت السيد خوسيه راموس – هورتا شخصيا لاحظت أن درس السنوات الأربعين الماضية هو أنه بينما يكون تحقيق الاستقلال سهلا نسبيا فإن تأمين نجاح ذلك الاستقلال تكتنفه دائما تحديات. ولقد اعترف بتلك النقطة شخصيا، واعترف بأن هناك الكثير من العمل المطلوب إنجازه. وربما ينبغي للأمم المتحدة، وهي تعد لمستقبل تيمور الشرقية، أن تنظر إلى الموضوع بكامل أبعاده وإلى كل مجموعة الهيئات والأطر المؤسسية المطلوبة لمجتمع مثل مجتمع تيمور الشرقية حتى ينجح، حسنا أن يتم الحصول على المساعدة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ولكن في نهاية المطاف يتوجب بناء بلد من الصفر تقريبا. هذه هي الصورة الكبيرة التي نحتاج إلى أن نراها. ومرة أخرى أسعدني في هذا الصدد ما قاله السيد خوسيه راموس – هورتا – الذي كان حتى وقت قريب وزيرا للخارجية وهو الآن رئيس المجلس الوطني – عندما تكلم عن الاستقلال:

”يمكن أن يحدث هذا قبل نهاية العام، أو إذا رأينا أن بعض الظروف الضرورية لتحقيق الاستقلال ليست متوفرة بعد، يمكننا بسهولة تأجيله حتى عام ٢٠٠٢“.

أعتقد أنه ينبغي علينا الإنصات لأصوات مثل ذلك الصوت عند اتخاذ أي قرار حول تحديد موعد الانتقال والاستقلال. يجب أن ننظر بعناية إلى الحالة الإجمالية للمجتمع التيموري الشرقي وأن نسأل أنفسنا عن مدى استعدادهم لتوجيه دفة سفينتهم.

النقطة الرابعة هي أنه عند النظر إلى قضية تيمور الشرقية ينبغي ألا ننظر إليها كقضية منعزلة، إذ أن لها إطارا إقليميا. لديها تأثير على المنطقة – المنطقة التي تنتمي إليها سنغافورة، وهي جنوب شرقي آسيا. ينبغي أن نلاحظ حقيقة أنه حتى بالرغم من أن إندونيسيا تجتاز شتى أنواع الصعوبات، فإنها تتخذ خطوات، في إطار مواردها المحدودة، لإثبات التزامها بحل مشكلة اللاجئين في تيمور الغربية. ونلاحظ أن عددا لا بأس به من اللاجئين قد عادوا. وبغض النظر عما سيحدث في تيمور فسيكون له تأثير على المنطقة. والنقطة التي أود التشديد عليها هي أنه، بالضبط مثلما يشعر زملاؤنا في أوروبا بالقلق من التطورات في البلقان ويطلبون منا أن نحس بالبعد الإقليمي لكثير من هذه القضايا، نأمل أن يدرك زملاؤنا حقيقة أن لتيمور الشرقية أيضا أبعادا إقليمية وأنها أيضا يجب أن تؤخذ في الاعتبار. إذا نظرتم بشكل عام على كم الموارد التي تأخذها آسيا من منظومة الأمم المتحدة، ستجدونه بصراحة ضئيلا نسبيا. وقد تكون تيمور الشرقية العملية الوحيدة الكبيرة للأمم المتحدة في كل قارة آسيا.

والنقطة الخامسة والأخيرة، وهي نقطة لا تقل أهمية، أن سنغافورة ستظل ملتزمة في نطاق مواردنا وحيث يمكننا أن نسهم إسهاما مفيدا في دعم جهود الأمم المتحدة والجهود الدولية لمساعدة تيمور الشرقية علىأن تصبح عضوا طبيعيا ومنتجا في المجتمع الدولي. وهناك تطور جديد، وهو أنه ابتداء من الشهر القادم ستنشر سنغافورة، مع الكتيبة النيوزيلندية المؤلفة في القطاع الغربي، كتيبة معززة تضم ما يصل إلى ٧٠ من المقاتلين العاديين لمدة عام. وقد يكون الرقم ٧٠ ضئيلا بالنسبة لبلدان كبيرة، ولكنه بالنسبة لبلد صغير كسنغافورة يشكل عددا كبيرا ويدلل على مستوى التزامنا بمساعدة تيمور الشرقية على تحقيق الاستقلال على نحو سلس.

وختاما، نتطلع بشغف إلى التقارير التي ستصدرها الأمانة العامة عن الحالة في تيمور الشرقية. ولكننا نرجو منها، وهي تضطلع بذلك، أن تأخذ في اعتبارها جزءا من أهم ما تضمنه تقرير الإبراهيمي وهو مناشدتنا لها ألا تخبرنا،

مجلس الأمن، ما تعتقد أننا نود سماعه. نرجو أن تخبرونا عن كيفية رؤيتكم للحالة الفعلية في الميدان، وما يحدث فعلا، وما مدى استعداد تيمور الشرقية لمختلف الانتقالات التي تحدث؟ وما هو حجم الموارد اللازمة لنا، وما الذي يجب علينا أن نضطلع به لكي نكفل أنه عندما يكتب التاريخ في نهاية المطاف، ستحتوي صفحاته العمل العظيم الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في نهاية المطاف فيما يتعلق باستراتيجية خروجها من تيمور الشرقية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل سنغافورة، بصفة خاصة على أسلوب بيانه.

السيد إحسان (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بشكركم، السيد الرئيس، على إدخال قدر كبير من الابتكار على جلساتنا الرسمية هنا. ومن أهم نواحيه سماحكم لغير الأعضاء بتوجيه الأسئلة إلى الأعضاء. وهذا شيء عظيم نقدره كثيرا جدا.

ويجدر بنا كذلك أن نتقدم بالشكر للسيد العنابي على إحاطته الإعلامية الشاملة فور عودته من تيمور الشرقية. ونلاحظ، شأننا شأن كثيرين غيرنا، التقدم الكبير في عدد من المجالات، بما فيها عملية السجل المدني ومكتب تدريب قوى الدفاع في تيمور الشرقية والتوظيف في الخدمة العامة.

ونضم صوتنا كذلك إلى من تكلموا قبلنا فيما يتعلق بعدد من النقاط التي أثاروها، وببعض نواحي قلقهم، إلا أنني أود أن أثير بعض نقاط موجزة، وأبدأ بالخدمة العامة، فنحن جميعا نعلم أن هذا العام هام جدا، ويذكر حول هذه الطاولة أن الخدمة العامة ستكون أحد العوامل التي تقرر إلى حد كبير نوع الانتقال الذي يمكن أن نتوقعه في تيمور الشرقية صوب تحقيق الاستقلال. ولهذا، يسرنا أن ننوه بأنه سبق تعيين نسبة كبيرة من الموظفين في الإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية. ونقدر جهود إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية لتشجيع التوازن بين الجنسين في هذه الإدارة العامة الجديدة، الذي تمثل في تعيين حوالي ٠٠٠ ٢ امرأة من بين ٠٠٠ ٨ من الموظفين الذين عينوا في هذه الخدمة. وهذه علامة مشجعة. وكنا نود أن نرى نفس هذا التوازن في الجمعية التأسيسية فقد كان من المحبط إلى حد ما بالنسبة لنا أنه لم تجر الموافقة على الأنصبة الإجبارية للمرأة.

والنقطة التالية التي أود أن أذكرها هي حالة اللاجئين. فهي لا تزال تشكل قلقا كبيرا جدا لنا، حيث أن اللاجئين ما زالوا في محنتهم في المخيمات في تيمور الغربية. ونرى أنه يجب علينا أن نتخذ إجراء إزاء ذلك في وقت قريب جدا. ونعرب عن ارتياحنا لاجتماع الأمين العام ووزير خارجية إندونيسيا، ونشجع مكتب منسق الأمم المتحدة للأمن على المضي قدما في أقرب وقت ممكن بإعادة تصنيف الفئة الأمنية، لأننا نعتقد أن هذا هو السبيل الوحيد لتشجيع وتيسير عودة اللاجئين من تيمور الغربية عودة نهائية وعلى نطاق واسع.

ولكن مما لا شك فيه أن مما يسرنا إلى أقصى حد أن نعلم أنه حتى إن لم يحدث ذلك فإن مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، ينظمان العودة في شكل جماعات صغيرة، بالتعاون مع السلطات الإندونيسية وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية.

ونشعر كذلك بنفس القلق الذي أثاره عدد من الوفود بشأن الضرائب المفروضة على المنظمات الدولية غير الحكومية. ونعتقد أنه من المهم جدا، في الحالة التي تمر بها تيمور الشرقية، أن يسمح لهذه المنظمات بالعمل بالأسلوب الذي تعمل به في جميع أنحاء العالم. ولهذا أيضا نطالب بأن تستمر المناقشة الحالية وإيجاد حل لمشكلة الضرائب المفروضة على هذه المنظمات.

والنقطة التالية تتعلق بالحالة الاقتصادية، وبخاصة حالة التوظيف. وكنا نود أن نستمع إلى إحاطة إعلامية من السيد العنابي بهذا الشأن. فما هي الحالة الراهنة؟ وما هو معدل العمالة الآن؟ وما هي المشاريع الجديدة التي جرى الاضطلاع بها في الأشهر القليلة الماضية بغية تحسين معدل العمالة؟ إننا نرى أن العلامة واضحة جدا بين حالة العمالة والاضطرابات الأهلية، وعلينا أن نعالج تلك المشكلة على أفضل وجه قدر استطاعتنا.

وختاما، أود كذلك أن أطلب إلى الأمانة العامة أن تحيطنا علما في الوقت اللازم بالدورة الثانية للمحادثات التيمورية، التي قد تكون جارية الآن مع استراليا في ملبورن. وكما ذكرتم، السيد الرئيس، فإنه يمكن للأمين العام أن يتناول بعض النقاط في تقريره القادم.

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أتشاطر كلمات الامتنان الموجهة إلى السيد الهادي العنابي، مساعد الأمم المتحدة، لإحاطته الإعلامية.

إن اهتمام مجلس الأمن بالحالة في تيمور الشرقية تتجلى في أن ١٤ عضوا من أعضاء المجلس تكلموا في غضون المناقشة الجارية اليوم، بما فيهم الوفد الروسي. وقد تطرق بعضهم إلى تفاصيل تتعلق بنهجهم وتقديراتهم إزاء طائفة عريضة من المسائل المتصلة بهذا الإقليم. ومع ذلك، فمن الطبيعي جدا أن الموضوع الرئيسي لجميع البيانات على الإطلاق كان القرار الذي اتخذه المجلس الوطني بشأن تاريخ إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية. ونرجو ألا يكون أساس هذه الخطوة الجوهرية مجرد ما ينطوي عليه هذا التاريخ من دلالة رمزية قوية، حيث إن ٣٠ آب/أغسطس سيبقى إلى الأبد في تاريخ شعب تيمور الشرقية معلما عظيما، بل أن يكون أيضا تقديرا واقعيا للحالة في الإقليم.

وكما يعلم الأعضاء، فإنه عقب الاستفتاء الذي أجري في آب/أغسطس ١٩٩٩، كان على الحياة في تيمور الشرقية أن تبدأ من جديد. ومنذ ذلك الحين، جرى الاضطلاع بأعمال كثيرة جدا، وقد نوه المجلس مرارا وتكرارا بأن الإقليم يسير بنجاح صوب تحقيق الاستقلال. ومن ناحية أخرى، من الواضح أنه يجب أن يجري في منتصف فصل الصيف تقييم مدى الإعداد لإجراء الانتخابات بغية تحاشي أية مفاجآت غير حميدة. ونرجو أن ينفذ بنجاح أهالي تيمور الشرقية، بالتعاون مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، المهمة المطروحة أمامهم. هذه نقطتي الأولى.

وثانيا، نعتقد أنه كجزء من الأعمال التحضيرية للانتخابات، فإن إجراء تسجيل وطني ومدني ناجح أمر هام جدا لنجاح الانتخابات في نهاية المطاف.

وثالثا، نرى أن من الضروري – وقد أثار هذه النقطة أعضاء آخرون في المجلس – أن ننظر بعين الاعتبار إلى الأحداث التي وقعت مؤخرا وتضمنت استخدام القوة، بما في ذلك ضد الموظفين الدوليين. وقد تطرق السيد العنابي إلى بعض التفاصيل فيما يتعلق بأسباب وقوع هذه الأحداث والتدابير التي تنوي الإدارة الانتقالية أن تتخذها بغية تحاشي تكرارها في المستقبل. ونرى أن هذا أمر هام بصفة خاصة أثناء هذا الوقت الحاسم الذي نمر به.

ورابعا، نلاحظ كذلك أنه حدثت مؤخرا زيادة في عودة لاجئي تيمور الشرقية من مخيمات تيمور الغربية. إلا أننا نتفق مع من تكلموا قبلنا على أن مشكلة مصير ٠٠٠ ١٠٠ لاجئ في تيمور الغربية ما زالت تتطلب تمحيصا شديدا. وبطبيعة الحال، يجب أن تحسم هذه المشكلة عن طريق العمل بتعاون وثيق بين الإدارة الانتقالية وحكومة إندونيسيا.

وختاما، نعرب عن ارتياحنا للعملية الناجحة لما يدعى بالتيمرة، ليس في إطار تدريب الأهالي فحسب، بل لأنه يجري إشراك أهالي تيمور الشرقية أكثر فأكثر ضمن إدارة الإقليم أيضا، وهذا أمر بالغ الأهمية. ونحن مقتنعون أن هذه الحركة ستكون أهم إسهام في الإعداد للانتخابات القادمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية، قبل أن أعطي الكلمة مرة أخرى للسيد العنابي.

تتوافق آراء المملكة المتحدة توافقا تاما مع ما ذكر حول هذه الطاولة، وتتوافق أيضا مع سياسة الاتحاد الأوروبي، وهي معروفة جيدا وسوف تقدم بمزيد من التفصيل عندما نجري مناقشة مفتوحة.

وأعتقد أن الأمين العام المساعد قدم لنا إحاطة إعلامية مفيدة جدا وسررنا بالغ السرور بزيارته. وأحيط علما بتقييمه الذي يتسم بالتفاؤل إلى حد كبير ومفاده أنه يجري الآن إحراز تقدم ملموس نحو الاستقلال، على معظم الجبهات، إن لم يكن عليها جميعا. وأعتقد أن هذه واحدة من قصص النجاح المحتملة للأمم المتحدة ويتعين علينا أن نبقي عليها في ذلك المسار.

الانتخابات لها أهمية بالغة. ونعرب عن سرورنا، في هذه المرحلة، إزاء موعد إجرائها في ٣٠ آب/أغسطس. ولكن، من الأهمية البالغة أيضا أن يُسمح بعودة اللاجئين الراغبين في العودة من تيمور الغربية بحلول ٢٠ حزيران/يونيه كي يتسنى لهم أن يسجلوا أنفسهم إذا كان التسجيل ضروريا. وتلك علامة هامة على طريق الانتخابات. وفي هذا السياق، نعرب عن امتناننا للإعلان الذي أصدرته حكومة إندونيسيا ومفاده أن تسجيل اللاجئين سيتم في ١ أيار/مايو، ولكن ينبغي أن يسبق ذلك، وأرجو أن يُسند ذلك إلى إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، شن حملة إعلامية شاملة في المخيمات كي يعرف اللاجئون ماذا يجري.

ونشعر بالتشجيع أيضا إزاء المبادرة التي اتخذها الفريق أول داكوستا بدعوة ممثلين عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وعن المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلى مرافقته في زيارة يقوم بها إلى المخيمات. ولكن، قبل أن يعود المجتمع الدولي إلى تيمور الغربية، من الضروري أن تبذل الحكومة الإندونيسية المزيد من الجهود الجادة لتحسين حالة الأمن.

ونرحب بالتقدم الذي تحرزه حاليا إندونيسيا وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بصدد محاسبة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب جرائم في تيمور الشرقية، كما نرحب بالقرار الذي اتخذه البرلمان الإندونيسي في ٢١ آذار/مارس بوضع ترتيبات لإنشاء محكمة مخصصة لإجراء تلك المحاكمات. ويحدونا الأمل أن يُنظر في هذه المسألة على أساس أنها مسألة عاجلة، وأن تتابع مسألة تسليم الأشخاص الفارين الموجودين في إندونيسيا المشتبه في كونهم ارتكبوا الجرائم التي نتكلم عنها، كما يحدونا الأمل أن لا تُسقط هذه المسألة من بساط البحث.

وبعد أن يتحقق الاستقلال سوف تحتاج تيمور الشرقية إلى دعم دولي مكثف، وأشار كثيرون منا إلى ذلك في هذه المناقشة. ومن الضروري أن توضع مخططات شاملة من أجل ذلك في مرحلة مبكرة، بمشاركة تامة من جانب وكالات الأمم المتحدة، والاستفادة بالخبرات المكتسبة في الميدان وفي نيويورك، على حد سواء، من أجل الانتقال بنجاح إلى مرحلة ما بعد الاستقلال. ونتطلع، بخاصة، إلى تقرير الأمين العام عن هذا الجانب والذي من المقرر أن يصدر في فصل الصيف. وأتوجه بالسؤال إلى السيد العنابي عما إذا كان يجري حاليا إحراز تقدم بشأن إنشاء فريق عمل

متكامل تابع للبعثة لتنسيق الجهود في سياق إطار توصيات الإبراهيمي. ونعتبر أن الأمين العام قادر على القيام بذلك، إذا قرر هو ذلك، ونود أن نراه يمضي قدما في هذا الشأن.

وأعرف أن المسألة الوحيدة التي غفل عنها الأمين العام المساعد هي مسألة تقديم معلومات عن النساء المحتجزات في تيمور الشرقية وتيمور الغربية. وثمة قلق حقيقي إزاء عدم حصولنا على معلومات عن النساء المحتجزات اللواتي تتعرضن لمعاملة سيئة في تيمور الغربية، مما يعزى إلى عدم وجود وكالات على أرض الواقع، ونرغب في أن تقوم إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وآخرون بمتابعة هذه المسألة.

غني عن القول أن الأمم المتحدة سوف تواصل تقديم الدعم بقوة للجهود التي تبذلها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وأود بصفتي الوطنية أن أعرب عن إشادتنا بإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية لما يجري عمله حاليا، وأن نشيد أيضا بإدارة السيد سيرجيو فييرا دي ميلو.

ونشعر بقدر من القلق إزاء الأنباء باستقالة زنانا غوسماو - وأتفق مع السفير محبوباني بشأن هذه المسألة. ولكننا نرى أن من الضروري أن يواصل السيد غوسماو مساهمته القيِّمة في الشؤون القومية في هذه المراحل المبكرة ونحن نمضي قدما نحو استقلال تيمور الشرقية، ويحدونا الأمل ألا نفقد تلك المساهمة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة الآن للسيد العنابي ليتكلم بشأن أية نقاط ختامية. وإذا رغب أعضاء المجلس في إبداء أية تعليقات موجزة أو إضافة سؤال أو سؤالين في النهاية، فبإمكانهم القيام بذلك. وبعد ذلك سأدلي بوصف موجز للجلسة.

السيد العنابي (تكلم بالانكليزية): أولا، أعتقد بأني غفلت عن سؤال أو سؤالين عندما تكلمت آخر مرة أيضا. طُرح سؤال عن الجهود المبذولة لتشجيع أبناء الوطن في الشتات على العودة. الجهود تُبذل حاليا. وتنظر إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية في مسألة تشجيع أولئك الأشخاص على العودة إلى الوطن وذلك بتقديم الدعم إلى من تتوفر لديهم الرغبة في العودة، على الأقل في الأجل القصير. وبطبيعة الحال، ثمة مشكلة تتمثل في مستوى الرواتب التي يحصل عليها المواطنون في الشتات والتي تزيد إلى حد كبير على الرواتب التي يحصلون عليها في تيمور الشرقية. وكما يعلم المجلس، يتألف جدول الرواتب الحالي في تيمور الشرقية من سبعة مستويات، وتبلغ الرواتب الشهرية في المستوى الأول ٨٥ دولارا وتصل إلى ٣٦١ دولارا في المستوى السابع. وهذا ما يُعتقد، على الأقل في الوقت الحاضر، بأنه معقول ومستدام في ظل أوضاع الاقتصاد الراهنة في تيمور الشرقية. ولذلك، يجري النظر في إمكانية تشجيع أبناء الوطن في الشتات على العودة، والمساهمة في الإدارة الانتقالية، وذلك بتقديم الدعم لهم - على الأقل في الأجل القصير - ولكن سوف يمثل هذا الوضع، على الأجل الطويل مشكلة صعبة، كما رأينا في حالات أخرى، مثل كمبوديا، وفي أماكن أخرى.

وطُرح أيضا سؤال، أعتقد من زملائنا من كولومبيا بالنيابة عن البرازيل، يتعلق بنوع المساعدة التي قد تكون مطلوبة للتحضير للانتخابات. وبطبيعة الحال، سوف تمول مشاركة الموظفين الدوليين من الميزانية العادية. ولكن قُدم طلب من أجل الحصول على مبلغ ٣,٥ مليون دولار لتمويل مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يهدف إلى تقديم المساعدة لدعم تثقيف الناخبين، وبناء القدرات وعمل مراقبي الانتخابات الوطنيين. وبهذه المناسبة، يجري إلى حد كبير

تنظيم العملية الانتخابية كلها من زاوية بناء القدرات، ومن المأمول، أن يتسنى، من خلال عملية الانتخابات، تطوير قدرة التيموريين الشرقيين لينظموا الانتخابات بنفسهم في المستقبل. وسوف تتم، قدر المستطاع، مشاركتهم وتدريبهم حتى يتحقق تطوير تلك القدرة.

هل يمكن تأجيل الانتخابات حتى يعود كل اللاجئين؟ يؤسفني أن أقل إن الإجابة هي لا. هذه ليست رغبة التيموريين، وإن القواعد الانتخابية التي اعتمدت بتأييد التيموريين تتوخى إجراء الانتخابات في ٣٠ آب/أغسطس، ما لم تحدث حالات تأخير تجعل من المستحيل تقنيا إجراء انتخابات في ذلك الموعد، تكون مقبولة وفقا للمعايير الدولية. وبخلاف ذلك، فإن الأمل معقود على إجراء الانتخابات في ٣٠ آب/أغسطس.

وفيما يتعلق باستراتيجية الخروج بعد ذلك، الأمل معقود على أن تجتمع الجمعية التأسيسية بحلول ١٥ كانون الأول/ديسمبر، والأمل معقود على أن تقر الجمعية التأسيسية الدستور في غضون ٩٠ يوما. وهذا يعني أن الكلام المتقدم عن ١٥ كانون الأول/ديسمبر وعن إمكانية تحديد موعد الاستقلال في نهاية هذه السنة ربما لن يتحقق بسبب الاعتبارات العملية تلك.

وأعتقد أن زملاءنا في الميدان ونظراءهم التيموريين يتطلعون أكثر فأكثر إلى تحديد تاريخ للاستقلال الذي سيكون في الربع الأول من العام المقبل. وبعد ذلك، ومثلما أكد عليه بوضوح السفير غرينستوك - ونحن نشاطره ذلك التقييم تمام المشاطرة - ستكون هناك حاجة إلى تقديم مساعدة كبيرة إذا أردنا ألا نعرض للخطر الاستثمار الكبير الذي استثمره المجتمع الدولي لإيجاد إدارة تيمورية مستدامة.

وأود أن أوضح نقطة ذكرها السفير محبوباني. السيد راموس - أورتا ليس رئيسا للمجلس الوطني. لقد عينه سيرجيو فييرا دي ميلو عضوا في المجلس الوطني للحلول مكان زنانا غوسماو. وانتخاب الرئيس يعود إلى المجلس الوطني، ومن المتوقع أن يجري الانتخاب إما في هذا الأسبوع أو في الأسبوع المقبل.

والواضح أن الحالة الاقتصادية ومستوى البطالة ما زالا يبعثان على القلق. وأعتقد أن نسبة مستوى البطالة لا تزال حوالي ٨٠ في المائة. ومما يفاقم الحالة الاقتصادية إلى حد ما حقيقة أن عددا كبيرا من الناس تركوا المناطق والمقاطعات الريفية للتجمع في ديلي أو في مدن أخرى، الأمر الذي يزيد من حدة الصعوبات. وتيمور الشرقية هي، تقليديا، إقليم ريفي إلى حد كبير، ولدى بنك التنمية الآسيوي، بمساعدة ماري الكاتاري، وزيرة الشؤون الاقتصادية في الحكومة، مشروع لتشجيع عودة المزارعين إلى المناطق الريفية حتى يتسنى لهم القيام بأنشطة زراعية من جديد.

والبنك الدولي يتابع أيضا عددا من المشاريع. والمستوى الفعلي لإنفاق البنك الدولي بلغ ٣٠ مليون دولار. وهناك عدد آخر من المشاريع التي ستنفذ ليس لدي معلومات عنها الآن. وستظل تبذل الجهود، بيد أن هذا سيكون تحديا في الأجلين المتوسط والبعيد. ولنتذكر أن كل شيء تم تدميره ونحن ننطلق من أساس ضعيف للغاية. وثمة حاجة إلى استمرار الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل توفير المساعدة الاقتصادية والمالية إلى تيمور الشرقية إلى ما بعد الاستقلال، حتى إن وجدت احتمالات للحصول على إيرادات بعد عام ٢٠٠٤ من الموارد في ثغرة تيمور.

وبمناسبة الكلام عن ثغرة تيمور، أود أن أؤكد أن المفاوضات جارية بالفعل الآن. وحالما يتوفر لدينا تقرير عن نتائج تلك المفاوضات، فإننا سنتشاطره مع مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بالتخطيط لفترة ما بعد الاستقلال، كما أشرت إليه، فقد أنشأ سيرجيو فييرا دي ميلو فريقا عاملا على الأرض ينظر بقدر كبير من التفصيل، وبمشاركة وكالات أخرى للأمم المتحدة والمؤسسات المالية، في مستوى المساعدة التي تتطلبها الإدارة بعد الاستقلال. وزملاؤنا في المكون العسكري ومكون الشرطة ينظرون أيضا فيما هو مطلوب كجزء من هذه الممارسة على الأرض. ونحن هنا، كما قلت، ننظر في إنشاء بعثة متكاملة بوصفها قوة عمل. ونحن بحاجة إلى تحديد الأشخاص المؤهلين لذلك، وسننشئ نظاما للتفاعل بين فريقنا الموجود هنا والفريق العامل على الأرض. والحقيقة أن سيرجيو فييرا دي ميلو طلب منا أن نحاول إرسال بعض المخططين أو بعض أعضاء قوة العمل كي يساعدوا في العمل الجاري على الأرض.

والتخطيط المفصل لا يمكن أن يوضع إلا على الأرض، بيد أن ما نراه دورا هاما لقوة العمل المتكاملة هنا هو مناقشة ما نستطيع أن نسميه ''الصورة الكلية'' – أي بعبارة أخرى من يضطلع بالعمل بعد الاستقلال وإلى أي مدى تستطيع الوكالات الأخرى في المنظومة والمؤسسات المالية الدولية أن تضطلع ببعض الأنشطة، حتى إذا كان بعضها يقول لنا بالفعل، عندما يصل الأمر إلى توفير المدراء الفعليين المطلوب وجودهم في الإدارة التيمورية، إنها قد تجد صعوبات في ذلك المجال حيث أنها تعتمد على التبرعات التي لا يبعث بعضها على التشجيع أقله في هذه المرحلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد أشرت إلى سؤال أيرلندا عن سوء معاملة النساء. هل بإمكانكم أن تردوا بإيجاز على السؤال؟

السيد العنابي (تكلم بالانكليزية): لا بد لي أن أعترف بأنني لا أملك معلومات مفصلة عن ذلك، بيد أننا سنحاول أن نحصل عليها وأن نحيلها إلى المجلس في الوقت المناسب. إن ما أستطيع أن أقوله إنني أشعر بالدهشة لسماع الناس في تيمور الشرقية، ولا سيما النساء منهم، يقولون إن درجة العنف المترلي عالية إلى حد ما في تيمور الشرقية. وهذا يشكل أحد الشواغل الرئيسية أيضا لزملائنا في وزارة العدل ولنظرائهم التيموريين. فهذه مشكلة خطيرة يتعين التصدي لها وتكريس بعض الجهود من أجلها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنسبة لتلك النقطة، لعل أحد تقارير الأمين العام يمكنه أن يأتي على ذكر ما يجري عمله للتصدي لتلك المسألة، ولكنني أريد أيضا أن أقول بالنيابة عن المجلس – وهذه الجلسة هي جلسة علنية – أنه في تيمور الغربية، هناك كلام عن استمرار سوء معاملة النساء. والمهم جدا أن تأخذ حكومة إندونيسيا، وغيرها أيضا – وهي هنا مسؤولة عن ذلك – هذه القضايا على محمل الجد. فهي تحدث تحت أبصارها وفي مناطقها.

وإنني ممتن جدا للأمين العام المساعد على صراحته وعلى التفاصيل الشاملة التي أجاب بها على أسئلتنا هذا الصباح. وأعتقد أن ذلك كان مفيدا جدا.

وإذا لا يوجد أي عضو يرغب في طرح نقطة أخيرة، اسمحوا لي بأن أوجز ما حصل كي يتسنى للأمانة العامة وغير الأعضاء في المجلس أن يكونوا على بينة مما يتوقعه المجلس بشأن هذه المسألة في الأسابيع القليلة المقبلة. وأعتقد أن المناقشة التي حصلت هذا الصباح دخلت في تفاصيل مفيدة للغاية عن شواغلنا، وآمل أن يكون أسلوب الجلسة المنعقدة قد ساعد في ذلك.

أريد من الأمين العام المساعد أن يوضح لقيادة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية مدى ما تخلّفه الجهود التي تبذلها من أثر طيب لدى المجلس وكم نقدم إليها من تشجيع لمواصلة العمل في ظل ظروف صعبة جدا. ومع ذلك، نريد أيضا أن نركز على ما يمكن أن يفعله المجلس في

الأسابيع والأشهر المقبلة لدعم إدارة الأمم المتحدة الانتقالية. ونحن نريد بالتالي من تقارير الأمين العام أن ترفع إلى المجلس التوصيات التي يتقدم بها الأمين العام لاتخاذ المزيد من الإجراءات في تشجيع المجتمع الدولي على دعم التحرك نحو استقلال تيمور الشرقية.

وأعتقد أننا ركزنا على عدد من النقاط المعينة التي ينبغي أن تعتبر بمثابة أولويات في التقارير والمناقشات المقبلة. أولا هناك بالطبع السياق الأمني العام داخل تيمور الشرقية، ومع جارتها الأقرب إليها، والسياق الإقليمي.

ثانيا، هناك بناء القدرات اللازمة في المؤسسات التيمورية الشرقية استعدادا للاستقلال. وينبغي أن يشمل ذلك إمكانية توسيع نطاق المعونة المقدمة من المجتمع الدولي، وليس فقط المقدمة من المجلس أو من أسرة مؤسسات الأمم المتحدة.

ثالثا، من الضروري الإسراع بعودة اللاجئين من تيمور الغربية ورعاية اللاجئين، سواء في تيمور الشرقية أو الغربية. ورابعا، هناك الترتيبات لإجراء الانتخابات في ٣٠ آب/أغسطس والجدول الزمني للأعمال التحضيرية لها. فما زال يلزم عمل الكثير للتيقن من إجرائها على نحو عادل وبأقصى مشاركة ممن يمكن وينبغي أن يكونوا مؤهلين لها.

خامسا، هناك مسألة الأمن. ونحن نرى من الضروري، إن أمكن، القضاء على الأخطار المستمرة التي تتهدد الحالة الأمنية والاقتصادية والاجتماعية في تيمور الشرقية. وقد أثارت تونس مسألة إمكانية قيام فريق بزيارة لتقييم حالة الأمن فيها، ونود أن يُنظر في ذلك. وأرى أن من المفيد أن يقدم الأمين العام في تقريره الذي سيصدر في ٣٠ نيسان/أبريل توصيات محددة فيما يتعلق بالمزيد من التدابير الأمنية.

سادسا، هناك مسألة الاقتصاد بوجه عام، ولكني أرحب بإثارة بنغلاديش النقطة المتعلقة بالعمل. فقد رأينا، أو لعلنا التقطنا، الصلة الممكنة بين بطالة الشباب وبين العنف على يد عصابات من الأشخاص المصابين بالإحباط والضجر. ومن الواضح أن الاستثمار ضروري، وفيه حافز للموهوبين من أبناء تيمور الشرقية للعودة من الخارج إن تسنى لهم ذلك. وهذا جانب بالغ الأهمية بالنسبة للسلام والأمن، فضلا عن أهميته للتنمية الاقتصادية.

ختاما، هناك استراتيجية خروج الإدارة الانتقالية. وقد سمع الأمين العام المساعد هذا الصباح باهتمامنا الشديد بالتطلع إلى أفق أبعد في المستقبل، فيما يتعلق بالمصدر الذي ستنبثق منه هذه الاستراتيجية، سواء بالنسبة لتيمور الشرقية أو بالنسبة لوجود الأمم المتحدة هناك على المدى الطويل. وفي هذا الصدد، سيكون من دواعي اهتمامنا الشديد إطلاعنا أولا بأول على عملية التخطيط. وإذا كانت تتسم بالحساسية، فسنجرى مشاورات غير رسمية بشأنها، ولكن التخطيط للمستقبل بالغ الأهمية في نظرنا.

وآمل أن يكون في هذه الملاحظات مؤشرات مفيدة تسترشد بها الأمانة العامة في إعداد التقارير القادمة.

إذا لم يكن هناك متكلمون آخرون في هذا الموضوع، سأقفل باب النظر في هذا البند من جدول الأعمال. وسنتابعه بطبيعة الحال عن كثب.

وقبل تعليق هذه الجلسة، تود الرئاسة أن تبدي ملاحظة أو اثنتين. لقد أبلغتُ الأمين العام هذا الصباح بموافقتنا على توصيته باستمرار ولاية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت، بما أن ذلك لا ينطوي على خرق لسرية الإجراء المتعلق بهذه البعثة.

وفيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، جرت مناقشة بالأمس، وشجعتموني على الاتصال بالقائم بالأعمال

الأوغندي بشأن الحوادث التي وقعت وانتهاكات وقف إطلاق النار. ولم يتسن لي الاتصال مباشرة بالسفير مرجاني، ولكن الأمانة العامة متيقنة من أن السفير مرجاني وفريقه يقرون النهج الذي نتخذه. وسوف أواصل متابعة تلك التوصية من المجلس.

وفيما يتعلق بالجلسات القادمة، لن تعقد جلسة للمجلس غدا، ما لم يحدث طارئ. وتعقد الجلسة المقبلة في ٩ نيسان/أبريل، وفيها سنتناول إدارتنا الاستثنائية الأخرى الجارية، وهي إدارة كوسوفو. وأعتزم أن أجري مناقشة من هذا النوع بشأن كوسوفو، ما لم يرد أعضاء المجلس مني الامتناع عن ذلك. وأعتقد أنها ستكون مفيدة بالنسبة لتلك المسألة أيضا.

وسوف يقدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان - ماري غينو، إحاطة إعلامية عن زيارته الأخيرة. وسيفتح باب المشاركة فيها أمام غير الأعضاء في المجلس. وعلى الوفود ذات الاهتمام المباشر بهذه المسألة إذا رغبت في الإدلاء ببيانات قصيرة أن تخبرني بذلك بالطريقة المعتادة.

وإذا استدعى الأمر إجراء مشاورات غير رسمية في غضون الأيام القليلة القادمة، قبل مشاوراتنا غير الرسمية المقبلة المقرر إجراؤها عن سيراليون ومنطقتها يوم الثلاثاء، فسأقرر إجراءها على وجه السرعة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.